الأمم المتحدة

A/69/PV.85

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٨٥**

الخميس، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) **انتخاب عشرين عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق**

مذكرة من الأمين العام (A/69/291/Add.2)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وبناء على ترشيح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة انتخبت، في جلستها العامة ٣٢، المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ١٣ عضوا في اللجنة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة انتخبت، في جلستها العامة ٦٨، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ثلاثة أعضاء في اللجنة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويذكر الأعضاء أيضا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أرجأ، بموجب مقرره ٢٠١/٢٠١٤ باء المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ترشيح عضو من دول آسيا والمحيط الهادئ وثلاثة أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لتنتخبهم الجمعية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام، ترد في الوثيقة A/69/291/Add.2. وكما يرد في تلك الوثيقة، رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب مقرره ٢٠١/٢٠١٥ باء المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، البرتغال كي تنتخبها الجمعية العامة لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يجوز تقديم مرشحين.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

إلا أنني أود أن أذكر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، والتي ينبغي أن تصبح بموجبها ممارسة الاستغناء عن إجراء الاقتراع السري لانتخابات أعضاء الأجهزة الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب شغلها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود تحديدا التصويت على انتخاب معين.

ونظرا لعدم تقديم هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء الاقتراع السري؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعلان انتخاب البرتغال عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية تبدأ في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أذكر الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر أن يرجئ مرة أخرى ترشيح ثلاثة أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لكي تنتخبهم الجمعية العامة، عضو لفترة عضوية تبدأ من تاريخ انتخاب الجمعية العامة وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ وعضوان لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقرر المجلس أيضاً أن يرجئ ترشيح عضو من دول آسيا والمحيط الهادئ لفترة عضوية تبدأ يوم الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

تختتم الجمعية العامة بذلك هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(و) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/69/107)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٦٤، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أحاطت علما بتعيين جمهورية أفريقيا الوسطى، وناميبيا، وباراغواي، والاتحاد الروسي، أعضاء في لجنة المؤتمرات لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٧٩، المعقودة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، أحاطت علما بتعيين فرنسا عضوا في لجنة المؤتمرات لفترة عضوية تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٨٤، أحاطت علما بتعيين سري لانكا عضوا في لجنة المؤتمرات لفترة عضوية تبدأ في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والنمسا عضوا في لجنة المؤتمرات لشغل الفترة المتبقية من فترة عضوية الدانمرك تبدأ في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويذكر الأعضاء أيضا أنه لا يزال هناك مقعد شاغر من دول آسيا والمحيط الهادئ، لمدة تبدأ من تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وبناء على توصية رئيس مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، عينت البحرين عضوا في لجنة المؤتمرات لفترة عضوية تبدأ في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذا التعيين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٢٩ و ١٠٩ من جدول الأعمال

تقرير لجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام (A/69/818)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/69/745)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أفتتح اليوم الجلسة العامة والمناقشة المشتركة المكرسة لأحد الجوانب الرئيسية لعمل الأمم المتحدة. وأهنئ السيد أولوف سكوغ ووفد السويد على تولي مهمة رئاسة اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام خلال ما سيكون عاماً هاما لهيكل بناء السلام بالأمم المتحدة.

كذلك أشكر السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا وأعضاء وفد البرازيل على قيادتهم القديرة لرئاسة اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في العام الماضي.

يشكل بناء السلام أحد المبادئ الأساسية لجهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في حالات ما بعد الصراع. وكما ورد في تقرير الأمين العام عن عام ٢٠١٤ (A/68/729)، فإن بناء السلام يكمن في لب عمل الأمم المتحدة في البلدان الخارجة من صراع. لقد بين التاريخ بأن البلدان والمجتمعات تعاني من خسائر شديدة ومؤلمة قد يستغرق التعافي منها عشرات السنين من الاهتمام المكرس. إن خطورة العودة إلى الصراع من بين أكثر التحديات الصعبة والمعقدة التي تواجه المجتمع الدولي.

لقد كانت الحاجة واضحة لاستدامة العمل في المناطق الخارجة من صراعات في أعقاب تفشي فيروس الإيبولا في العام الماضي. إن مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس في ليبيريا وسيراليون وغينيا تتعرض للخطر بصورة مفاجئة وعلى نحو غير متوقع بسبب الوباء الذي لم يسبق له مثيل. في غضون أشهر تعرض للخطر التقدم الكبير الذي أُحرز في مجالات بالغة الأهمية، بما في ذلك في مجالات الأمن والحكم وتحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي. إني أثني على لجنة بناء السلام على الجهود التي تبذلها دعما لأشد البلدان تأثرا، وأشكر الدول الأعضاء على تضامنها المستمر مع شعب غرب أفريقيا. كما أشيد بالحكومات الوطنية في البلدان الأشد تأثرا لما بذلته من جهود للسيطرة على اندلاع وباء الوباء.

بينما تجري مناقشة التقريرين اليوم توضح لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام الخطوات الواسعة التي أنجزاها في عام ٢٠١٤، بما في ذلك المساهمات القيمة التي تجاوزت البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. إن أول دورة سنوية عقدتها لجنة بناء السلام كانت أيضا مبادرة ناجحة جدا وأسفرت عن نتائج هامة.

في السنة المقبلة، سيشهد هيكل بناء السلام استعراضا شاملا، وهو مشروع كبير سيستمر نحو ١٠ سنوات بعد إنشائه. وكما تعلم الجمعية، فإن عملية الاستعراض أطلقت في كانون الأول/ديسمبر استنادا إلى العمل التحضيري الهام الذي قامت به لجنة بناء السلام. ويعكف فريق الخبرا الاستشاريون حاليا على إعداد دراسات إفرادية بالإضافة إلى استعراض السياسات والاستعراض المؤسسي. من المتوقع أن يقدم الفريق استنتاجاته وتوصياته إلى مجلس الأمن والجمعية العامة قبل نهاية حزيران/يونيه. وسوف تنظر الدول الأعضاء في النتائج من خلال العملية الحكومية الدولية التي ينبغي أن تنتهي بقرار

متزامن لمجلس الأمن والجمعية العامة قبل نهاية هذا العام. وأتطلع إلى تبادل الآراء الذي سيجري اليوم، وأشكر الجمعية العامة على حسن اهتمامها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل، الرئيس السابق للجنة بناء السلام.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء لجنة بناء السلام، يسرني أن أقدم تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة A/69/818. يبرز التقرير مجموعة من السياسات والأعمال الخاصة ببلدان بعينها التي اضطلعت بها لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٤، فقد كان عاما منتجا، اقترن بإنجاز عدة عمليات بنجاح واستكشفت فيه أفاق مواضيعية وشراكة جديدة.

في البداية، أود الإشادة بالزملاء الذين يقودون أعمالا تتعلق ببلدان بعينها، وبأعضاء الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، على تفانيهم والتزامهم، وأشيد بالزملاء الذين يمثلون البلدان المعنية على جهودهم الدؤوبة من أجل توافق وجهات نظر العواصم مع وجهات النظر الناشئة عن نيويورك.

أود أن أبرز بعض العناصر المحددة من التقرير والجديرة باهتمام خاص من الجمعية العامة. أولا، أكد مرة أخرى عمل اللجنة خلال العام الماضي أنه تنبغي زيادة استخدام إمكاناتها بوصفها منبرا للاستفادة من الوزن السياسي لأعضائها في توطيد السلام. وكان ثمة مثال على الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تطلق العنان لعناصر قوتها السياسية بشكل متزايد وظهر موقف جماعي ومصمم اتخذته في المراحل الأولى من تفشي فيروس إيبولا. وساعدت اللجنة على حفز المجتمع الدولي وعناصر أخرى من منظومة الأمم المتحدة على التركيز على ما تمثلها الأزمة من مخاطر على المكاسب التي تحققت في مجال بناء السلام في البلدان الثلاثة الأشد تضررا. لذلك فإن صلاحيات مبادرات التعافي من فيروس الإيبوليا التي تقودها الأمم المتحدة تشمل مجالات حددتها اللجنة وتستحق الاهتمام الخاص من اللجنة في استراتيجيات الإنعاش العامة وبرامج الدعم.

ثانيا، إن اللجنة مؤهلة بشكل فريد لزيادة التوافق بين الأبعاد دون الإقليمية والإقليمية والدولية للاستجابة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. لذلك، تجلى أحد المجالات الرئيسية ذات الأولوية بالنسبة للجنة في العام الماضي في المشاركة النشطة مع الأعضاء الأفارقة وتشكيل شراكات عميقة وقوية مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. تؤكد تجربتنا من غينيا – بيساو إلى بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى أن زيادة الاتساق الإقليمي ودون الإقليمي عامل رئيسي في دعم الجهود المتعلقة ببناء السلام. لأننا باستمرارنا في إدماج المنظورات الإقليمية ودون الإقليمية في أعمال اللجنة، ستزيد من تعزيز أهمية وثقل انخراطها في بلدان بعينها.

ثالثا، في عام ٢٠١٤ عقدت لجنة بناء السلام دورتها السنوية الأولى على الإطلاق بهدف استكشاف الأماكن التي تكون فيها السياسة الحكومية الدولية الواسعة ضرورية لمساعدة البلدان على تقليص مخاطر نشوب النزاعات. إن اللجنة إذ تواصل استكشاف مختلف سُبُل التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، فإن تركيزها ينصب على تعبئة الموارد المحلية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وكانت تلك خطوة حاسمة نحو تحديد مجالات السياسة العامة التي تتطلب من الدول الأعضاء القيام بعمل فردي وجماعي. إن التحدي الذي تمثله التدفقات المالية غير المشروعة والثغرات في السياسات الحكومية الدولية المماثلة المتعلقة بالتمويل من أجل بناء السلام تبرز الترابط بين الأمن والمبادرات المؤسسية والاجتماعية – الاقتصادية في تعزيز السلام. وستواصل اللجنة عملها لزيادة تعزيز الاتساق والتآزر في السياسات والإجراءات من خلال مختلف الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية لتوطيد السلام.

رابعا، إن البعد الجنساني في بناء السلام جدير باهتمامنا والتزامنا الثابت. وبينما تتحمل النساء وطأة العواقب المأساوية للنزاعات المقترنة بالعنف، فهن أيضا عناصر استراتيجية في التحول والتحرر في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع. إن الحدث الخاص الذي استضافته اللجنة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أبرز المبادرات المحلية لبناء السلام التي تقودها المرأة في سياقات متنوعة. وهذا العام، ستعمل اللجنة أيضا على استكشاف السُبل العملية لتعميم مراعاة البعد الجنساني في سياق الاعمال التي تقوم بها على الصعيد القطري.

خامسا، إن تعريف وتحسين طبيعة ونطاق وظيفتها المتمثلة في إسداء المشورة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة لا يزال الهدف الرئيسي للجنة في عام ٢٠١٤. فاللجنة قادرة بشكل فريد على تكملة عمل هذه الأجهزة بحيث تكفل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المساهمة في تحقيق السلم والأمن والتقليل من مخاطر ظهور النزاعات المقترنة بالعنف، أو العودة إليها. إن المهمة الاستشارية المنوطة بالجهازين الرئيسيين، أي المجلس والجمعية العامة – ينبغي لها أن تساعد على تعزيز الالتزام المتكامل والطويل الأجل للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية تجاه البلدان الخارجة من صراعات. وفي هذا الصدد، فإن التركيز المواضيعي على المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة يجسد تجربة اللجنة ومفادها أنه بينما يمكن اعتبار تقليص اهتمام المجلس مؤشرا على حدوث تطورات إيجابية في أي بلد بعد انتهاء الصراع فيه، فإن تطوير القدرات والموارد الوطنية المستدامة عملية طويلة الأجل تتطلب قيادة وطنية قوية ودعما مستمرا من المجتمع الدولي. إن طبيعة ونطاق هذا الدعم مجال يمكن وينبغي أن تسهم به صلاحيات الجمعية العامة في عقد الاجتماعات ورسم السياسات.

سادسا وأخيرا، إن الفرع المتعلق بالاستنتاجات وجدول الأعمال المقبل للتقرير يحدد مسار عمل اللجنة في عام ٢٠١٥. ويجسد جدول الأعمال المقبل التصميم على متابعة المواضيع الرئيسية والنُهج الخاصة ببلدان بعينها التي بدأت في عام ٢٠١٤، وبالتالي يكفل ذلك استمرارية التركيز والاتساق في النهج.

عملا بقرار الجمعية العامة ٧/٦٥ وقرار مجلس الأمن ١٩٤٧ (٢٠١٠)، فإن اللجنة تستفيد من تقريرها السنوي المكلفة بتقديمه إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المهمة المستفادة من استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام، وتشرع في الإعداد سلفا للاستعراض الثاني لفترة الخمس سنوات الذي يحض هذين الجهازين الرئيسيين على الانعقاد هذا العام.

والغرض من الأعمال التحضيرية سلفا هو توسيع نطاق ملكية الاستعراض فيما بين الدول الأعضاء الرئيسية في الاستعراض من خلال إجراء مشاورات شاملة ومكثفة بشأن أهداف الاستعراض ونطاقه ومنهجيته وطرائق القيام به. إن الإعداد المسبق يظهر التقارب في وجهات النظر بين الدول الأعضاء، أي يجب أن تكون التحديات التي تواجه البلدان الخارجة من الصراعات محور استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، لذلك اقترح دعم الاستعراض في الدراسات المتعلقة ببلدان بعينها.

إن الالتزام بمساعدة الدول على تجنب العودة إلى النزاع المصحوب بالعنف كان الحافز على إنشاء لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام في عام ٢٠٠٥. واتفقت الدول الأعضاء على أنه يتعين على الاستعراض اعتبار هذا الحافز الأصلي نقطة انطلاقه. إن الاختصاصات المتعلقة بالاستعراض، في بادئ الأمر، والتي تم وضعها والتشاور بشأنها داخل اللجنة، ومن ثم أيدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، ينبغي أن تساعد على تحديد المجالات التي أُحرز فيها تقدم

والثغرات المتبقية لتقديم المساعدة الدولية إلى البلدان الخارجة من نزاعات.

إن مخطط الاستعراض على مرحلتين الذي وفقا له سيعد فريق الخبراء الاستشاريون دراسات عن بلدان بعينها ويقترح توصيات قابلة للتنفيذ وعملية لكي تنظر فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، ونأمل أن يكفل هذان الجهازان الرئيسيان القدرة على اتخاذ قرار مستنير بشأن مستقبل هيكل بناء السلام الأوسع في الأمم المتحدة. يضم هذا الهيكل العناصر الثلاثة التي أُنشئت في عام ٢٠٠٥، وكذلك جميع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة التي تسهم في بناء السلام الدائم والمستدام من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات السياسية والبرنامجية. في هذا الصدد، أود أن أختتم هذا العرض بالاعتراف بدور مكتب دعم بناء السلام، ودور مساعد الأمين العام، أوسكار فرناندیث – تارانكو وسلفه، السيدة جودي تشينغ – هوبكنز، وأعضاء فريقهما على ما قدموه من دعم لعمل اللجنة وأنشطتها خلال العام الماضي.

سنواصل التعويل على مكتب الدعم في سعينا إلى تحقيق أهداف اللجنة وعلى إدارته الكفؤة لصندوق بناء السلام. من خلال العمل الذي اضطلعت به اللجنة والصندوق، فإن التآزر والتكامل بين الأبعاد السياسية والبرنامجية في بناء السلام سيضفيان مزيدا من الفعالية على استثمارنا في البلدان المعنية.

إن الطريق إلى تضميد الجراح الناجمة عن الحرب، وإعادة بناء المؤسسات التي تحقق الأمن والعدالة والخدمات الأساسية، وتوفر الفرص الاقتصادية وتحمي الحقوق الأساسية، إنما هو طريق طويل ومحفوف بالتحديات الهائلة. وأنا على اقتناع بأنه ينبغي لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال أن تظل مركزة على الإنسان. ولا بد لنا من الإصغاء بجدية إلى أصوات الناس الأشد تضررا من الصراعات العنيفة. ويجب أن نتعلم من خبراتهم واحتياجاتهم ونسترشد بها. وأعتقد أنه في عام ٢٠٠٥، تحت رئاسة السويد والسفير أولوف سغوغ، وبالالتزام الثابت من جانب الدول الأعضاء فيها، يمكن للجنة بناء السلام أن تكون محور هذه الشراكة. وآمل أيضا أن يسفر الاستعراض الجاري حاليا عن توصيات عملية وتوليد الزخم السياسي اللازم لتكيف اللجنة وتوجهها لهذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للسويد، رئيس لجنة بناء السلام.

السيد سكوغ (السويد) رئيس لجنة بناء السلام (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ الممثل الدائم للبرازيل، السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، على ما تحلى به من قيادة قوية جدا، وطاقة، وتحفيز والتزام بوصفه رئيس لجنة بناء السلام في العام الماضي. إن الجلوس في مقعده مهمة بالغة الصعوبة حقا، ولكن من دواعي سروري أنه سيبقي في منصب نائب رئيس اللجنة بينما نمضي قدم في عملنا.

تكتسي هذا العام المناقشة السنوية في الجمعية العامة بشأن بناء السلام أهمية خاصة. وربما سجلت رقما قياسيا في عدد مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الأهمية الحاسمة والتحديات العالمية المتزايدة التعقيد خلال عام واحد، ويجب أن نغتنم الفرصة لمناقشة كيفية تجهيز الأمم المتحدة على نحو أفضل للتصدي لها. ويشمل هذا دعما أفضل للبلدان الخارجة من صراعات والمتجهة نحو السلام والتنمية المستدامين. وتشمل أيضا، كما ذكر أنطونيو دي أغيار باتريوتا من فوره، نهجا محوره البشر حيث نستمع إلى الناس الأشد تضررا من النزاع.

إن لجنة بناء السلام لديها واجبات هامة وعاجلة وهي: التعافي من جائحة إيبولا، والانسحاب التجريبي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومضاعفاتها وأثارها، والعمليات السياسية التي يمكن أن تحدث توترات وتتسبب في انتكاسات محتملة، ووضع خطة تنمية اجتماعية – اقتصادية هامة جدا، وهو هدف ما برح بعيد المنال في العديد من البلدان. بيد أنه يتعين

علينا أيضا هذه السنة أن نتأمل في إنشاء لجنة بناء السلام، ونستعرض ما حققته في السنوات الماضية.

لقد كان الحافز الأصلي وراء إنشاء لجنة بناء السلام، كما جاء في تقرير الأمين العام ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005)، واضح جدا، أي التصدي على نحو أكثر فعالية للتحدي المتمثل في مساعدة البلدان على الانتقال من الحرب إلى السلام الدائم، وسد الفجوة المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تحسين التخطيط الاستراتيجي، ومساعدة البلدان في تعزيز مؤسساتها الوطنية، وضمان تمويل مرن ويمكن التنبؤ به، وتحسين عملية تنسيق الأنشطة الدولية في فترة ما بعد انتهاء الصراعات، وتوفير منتدى حكومي دولي جديد متنوع من أجل ضمان درجة أكبر من اتساق الدعم، وتمديد فترة الاهتمام السياسي.

من الواضح أن هذا لا يزال عملا قيد التنفيذ. ولكن لا تزال الرؤية اليوم على نفس الدرجة من الأهمية، وبالعمل معا يمكننا القيام بخطوات أخرى لتحقيق هذه الأهداف هذا العام. وبالنسبة لعام ٢٠١٥، علينا أن نضع مبدئيا أربع أولويات رئيسية للجنة بناء السلام.

إن أولويتنا الأولى هي استعراض بناء السلام. يوجد فريق استشاري يبعث على الإعجاب يقوم بدراسات إفرادية. ونتطلع بلهفة إلى النتائج التي ستساهم مساهمة هامة في العملية الحكومية الدولية في الخريف. وبوصفي رئيسا للجنة، أعتزم تنظيم الاجتماعات، وضمان المشاركة الواسعة، وتبني عملية الاستعراض. وفي رأيي أنه ينبغي للاستعراض أن يكون مرتبطا بالاستعراضات الأخرى الجارية هذا العام، بما في ذلك ما يتعلق باستعراض قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعمليات السلام.

أما أولويتنا الثانية فهي بناء السلام مع الانتعاش من جائحة إيبولا. كما قال الرئيس فإن البلدان الثلاثة الأشد تضررا بتفشي مرض إيبولا، هي ليبريا، سيراليون وغينيا، وجميعها مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وبما أن الحالة الوبائية أخذة في التحسن الآن، ونأمل أن تهبط قريبا إلى الصفر. علينا أن نتأكد من أنه يجري تناول أولويات بناء السلام في سياق جهود الإنعاش، بما في ذلك الحاجة إلى الإسراع في تقديم الدعم من أجل بناء القدرات المؤسسية. في الأسبوع الماضي، قمت بزيارة إلى المنطقة وشهدت بأم عيني أهمية إدماج بناء السلام في خطط الإنعاش. بعد الانتهاء من جلسة اليوم، سأشد الرحال إلى واشنطن العاصمة للمشاركة في اجتماع الربيع الذي يعقده البنك الدولي بشأن التعافي من جائحة إيبولا وطرح هذه النقاط.

أما أولويتنا الثالثة فتتمثل في دعم التنسيق مع المنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي. وإذ نبني على الفائدة المستمدة من العمل الذي بدأه سلفي في العام الماضي، ينبغي لنا تعميق الحوار مع المنظمات الإقليمية كي نتمكن من الاستفادة على أفضل نحو من مزاياها النسبية المختلفة. يجدر بنا أيضا أن ننظر في السُبل الكفيلة بوضع استراتيجيات مشتركة كوسيلة لتشكيل أنماط التعاون القائم على التآزر المتبادل.

تتمثل أولويتنا الرابعة في تمويل بناء السلام. والموضوع المقترح للدورة السنوية لعام ٢٠١٥ هو ”التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، أي إنهاء سياسة الصوامع“. ينبغي لهذه الدورة أن تتناول مرة أخرى، إحدى الركائز التي قام عليها إنشاء لجنة بناء السلام، وفي ضوء ذلك تقديم معطيات لعملية استعراض بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، وكون تلك مسألة شاملة لعدة قطاعات، كما ذكر السفير دي أغيار باتريوتا، يجب أن نواصل تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في جميع جهودنا. لا تزال هذه عناصر رئيسية في أي عملية مستدامة لبناء السلام والتنمية.

في الختام، نتطلع إلى الاستماع إلى مناقشة اليوم التي توفر فرصة هامة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتأمل في جانب هام من جوانب رد الأمم المتحدة على تحديات مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشَّحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشَّح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا وجورجيا.

أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم التي تتمحور حول التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/69/818) عن دورتها الثامنة، وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/69/745). فهذه الجلسة تمثل فرصة جيدة لتقييم الإنجازات التي تحققت على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، واستخلاص بعض الدروس وتطبيقها في المستقبل.

يشارك الاتحاد الأوروبي في أنشطة بناء السلام في العديد من البلدان، من خلال انخراطنا لأجل طويل وعلى نطاق واسع في الحوار السياسي، والتنمية، والتعاون الاقتصادي، والتجارة وغيرها من المجالات. لهذا السبب، يشارك الاتحاد الأوروبي تمام المشاركة في عمل لجنة بناء السلام منذ إنشائها. وما فتئ الاتحاد الأوروبي، كذلك، عضوا كامل العضوية في جميع التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام منذ إنشائها، وهو يحاول تقديم أفضل دعم ممكن لنجاحها.

إن عام ٢٠١٥ سيكون عاما هاما للجنة بناء السلام، مع إجراء استعراض شامل للسنوات العشر لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ونحن نعتبر أن استعراض هذا العام لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام يشكل فرصة من أجل تعزيز فعاليته وتأثيره في البلدان التي تخرج من الصراع، على أساس الخبرات السابقة والدروس المستفادة. ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في عملية الاستعراض، سواء في المرحلة الحالية مع فريق الخبراء الاستشاري أو بعد ٣٠ حزيران/يونيه خلال المشاورات غير الرسمية المبنية على تقرير الخبراء.

إن كلا التقريرين السنويين المعروضين علينا اليوم هما وثيقتان شاملتان، تبيّنان مدى تعقيد التحديات التي يواجهها بناء السلام. ونحن نقدّر الجهود التي تبذلها اللجنة التنظيمية ومكتب دعم بناء السلام، بغية توفير تقييم عن عمل لجنة بناء السلام في سعيها إلى تنفيذ جدول أعمالها لعام ٢٠١٤. ويشيد الاتحاد الأوروبي بنجاح لجنة بناء السلام في تنظيم أول دورة سنوية لها على الاطلاق، في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، عن موضوع الدعم المستدام لبناء السلام. بالإضافة إلى ذلك، الاستعدادات المسبقة لاستعراض عام ٢٠١٥ التي قام بها رئيس اللجنة التنظيمية كانت جيدة جدا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاختصاصات التي سيتناولها استعراض بناء السلام لعام ٢٠١٥، مما يسمح باتباع نهج واسع يذهب إلى أبعد من هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وفي الوقت نفسه، ينبغي للاستعراض أن ينظر نظرة فاحصة في الرؤية والمبادئ الكامنة وراء إنشاء هيكل بناء السلام في عام ٢٠٠٥. وينبغي أن يسمح هذا النهج بإجراء تقييم نزيه لهذا الهيكل داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وبالنسبة إلى الجوهر، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن استعراض بناء السلام ينبغي أن يرتبط بجميع عمليات الاستعراض الأخرى الجارية بغية كفالة الاتساق في إجراءات الأمم المتحدة. أمّا

بشأن الاتجاهات العالمية في بناء السلام، فينبغي أن ترتبط المناقشة بتطور السياسات العامة على نطاقها الأوسع، بما في ذلك العمليات والأدوات المتعلقة بالالتزام والمساءلة المتبادلين، مثل ”الاتفاق الجديد“. ومن المهم اختيار الصيغة الصحيحة لسياق بناء السلام بشكل محدد وتجنب الازدواجية.

إن بناء السلام قد سبق إنشاء هيكل بناء السلام بفترة طويلة، لأجل معالجة الفجوة بين الأمن والتنمية في البلدان الهشة الخارجة من الصراع. والفرضية الأساسية هي أن بناء السلام ينبغي أن يجري على الصعيد القطري، وأنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة، بغية أن تكون فعالة حقا لدى تعاملها مع الدول الهشة، أن تعمل بطريقة أكثر تكاملا ومرونة وتنسيقا، على الصعيد القطري وصعيد المقر معا، وإعطاء وزن أكبر للوقاية وأدوات الإنذار المبكر.

وينبغي أن يتم بناء السلام على أساس رؤية طويلة الأمد ونهج شامل. وينبغي أن يركّز على الأسباب الهيكلية للصراع؛ وتوفير عمليات سياسية شاملة وتشاركية؛ وبناء مؤسسات قوية وفعالة تكون قادرة على التصدي للأسباب الجذرية للصراع، وتستجيب لاحتياجات الناس؛ وتعزيز الملكية الوطنية، من جانب الحكومة والمجتمع المدني كليهما؛ واتباع نهج ”تصاعدي“.

وهناك دور واضح للجنة بناء السلام عندما تعمل مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويتعين على لجنة بناء السلام أن تكون قادرة على التصدي بشكل أفضل للتحديات التي يحددها الممثلون الخاصون للأمين العام، والمنسقون المقيمون، والجهات الفاعلة الأخرى. ولدى القيام بذلك، يمكنها أن تساهم إسهاما كبيرا في مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة.

إن أكبر ميزة نسبية للجنة بناء السلام هي السلطة التي تمتلكها – القدرة على جمع عدد كبير من الدول الأعضاء، والمساعدة في التوفيق بين النُهُج التي تتبعها. وإنما هناك عدد من العوامل التي تعيق قدرتها على تحقيق هذه القيمة السياسية المضافة. فبعض التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام تتخذ نهجا أكثر مرونة وتفهما من الناحية السياسية، وينبغي الاستفادة من هذه التجارب. وينبغي لاستعراض بناء السلام أن يستكشف السبل الآيلة إلى تعظيم الامكانات والقيمة المضافة لتركيبة لجنة بناء السلام الفريدة، وجمع كل الجهات الفاعلة ذات الصلة حول الطاولة نفسها. وثمة مزية أخرى من المزايا النسبية للجنة بناء السلام تتعلق بقدرتها على استدامة الاهتمام بعمليات بناء السلام. وبوسع لجنة بناء السلام أيضا أن تؤدي دورا استشاريا قيّما في دعم مجلس الأمن.

وبالانتقال إلى اداء التشكيلات القطرية المخصصة طوال السنة الماضية، جرى إحراز بعض التقدم الجيد الذي يستحق الابلاغ عنه، في حين تظل هناك تحديات عديدة يتعين التصدي لها. ونشيد بجهود جميع رؤساء التشكيلات. ونحن نرى أن لجنة بناء السلام لايزال أمامها دور لتؤديه في جميع هذه البلدان، وربما من خلال أشكال المشاركة التي تكون أكثر مرونة، الأمر الذي ستجري مناقشته أثناء الاستعراض. ويمكن أيضا معالجة أوضاع إقليمية أو قطرية أخرى عن طريق هذه الصيغ المرنة التي تضم مجموعة من الأصدقاء، مع ارتباط واضح بالميدان.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود التي بذلتها تشكيلات ليبريا وسيراليون وغينيا لدى التعامل مع جوانب بناء السلام أثناء أزمة فيروس إيبولا. واستمرار مواكبة بوروندي في الفترة التي سبقت الانتخابات هذا العام، لا سيما بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، مثال ممتاز على كيفية إمكان أن تؤدي لجنة بناء السلام دورا سياسيا متناسقا. ومشاركة لجنة بناء السلام في غينيا – بيساو بعد نجاح الانتخابات والعودة إلى النظام الدستوري في عام ٢٠١٤ كانت أيضا مفيدة جدا، بما

في ذلك في الفترة التي سبقت مؤتمر المانحين الناجح الذي انعقد في بروكسل بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥.

ويمكن القول إن جمهورية أفريقيا الوسطى تمثّل التحدي الأكبر لجميع برامج البلدان، إذ أن احتياجاتها عقب الخروج من أزمتها الكبيرة تتجاوز ولاية لجنة بناء السلام. وكونها واحدة من الحالات التي سيتناولها استعراض بناء السلام، فهي تشكّل مثالا مقلقا على الانتكاس الذي ينبغي استخلاص الدروس منه. وفي المدى القريب، يمكن لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تركز على دعم العملية الانتخابية، التي تواجه فجوة كبيرة في الميزانية. ونحن نرى في هذا الصدد أن من شأن تنظيم اجتماع توعية في نيويورك يُعدّ له إعدادا جيدا ويكون مسبوقا بمساع لدى المساهمين المحتملين، أن يكون مفيدا جدا. وحتى الآن، الاتحاد الأوروبي هو المساهم الوحيد تقريبا في الميزانية الانتخابية، والفشل في سد هذه الفجوة يمكنه أن يؤخر الانتهاء من المرحلة الانتقالية.

وقبل الختام، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس لجنة بناء السلام السابق، السفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا، الذي أود أن أشكره على التزامه والعمل الممتاز الذي قام به. ونحن نتطلع أيضا إلى العمل يدا بيد مع الرئيس الجديد، السفير أولوف سكوغ، وأعضاء لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام بغية دفع الأمور إلى الأمام. ونرحب بعزم الرئيس الجديد على كفالة أن تدعم أنشطة اللجنة التنظيمية عمل لجنة بناء السلام قدر الامكان.

إن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في جميع أنشطة بناء السلام.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ السفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم الجديد للسويد، على توليه رئاسة لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٥.

وأتعهد بدعم وفد بلدي الكامل للرئيس الجديد. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناني للسفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، على قيادته القوية خلال العام المنقضي. وتقريره الشامل (A/69/818)، الذي استمعنا إلى تقديمه للتو، يبين بوضوح أن عام ٢٠١٤ كان عاما مثمرا جدا للجنة بناء السلام.

وعلى النحو المبين في تقرير لجنة بناء السلام، فإن اللجنة نجحت في عقد دورتها السنوية الأولى في حزيران/يونيه وعقدت مناقشات مثمرة بشأن نطاق استعراض هيكل بناء السلام واختصاصاته وطرائق عمله.

وأود أن أركز في بياني على أنشطة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي سعدت وشرُفت برئاسته في عام ٢٠١٤. لقد عقدنا مناقشات موسعة حول التحديات ذات الصلة بالمراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة. وفي تلك المناقشات، حددنا تحديين رئيسيين في العملية الانتقالية: أولا، تمويل أولويات بناء السلام ونقص القدرات التقنية؛ وثانيا، استمرارية العمليات السياسية الشاملة للجميع. وقد وجدنا أن لجنة بناء السلام يمكن أن تسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى عمليات انتقالية ناجحة وسلسة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، بما في ذلك من خلال وظيفتها الاستشارية للحكومات المعنية ومجلس الأمن وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. وبدعم من أعضاء لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة ككل، أعددنا تقريرا يوجز تلك المناقشات وقدمناه إلى رئيس لجنة بناء السلام في كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أن يتم الاستفادة بصورة كاملة من النتائج في الاستعراضات الجارية لهيكل بناء السلام وعمليات الأمم المتحدة للسلام.

وفي عام ٢٠١٥، وتحت رئاستي، سيركز الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة على موضوع بناء المؤسسات، مع

إيلاء اهتمام خاص لبسط سلطة الدولة وإعادة بناء المؤسسات السياسية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. ونعتقد أن إعادة بناء المؤسسات القضائية والأمنية وتطبيع العمليات السياسية عن طريق الانتخابات والمصالحة عناصر هامة للغاية في جهود بناء السلام. وكما فعلنا في عام ٢٠١٤، سنلخص مناقشتنا في تقرير للفريق العامل وسنقدمه إلى رئيس لجنة بناء السلام بحلول نهاية العام. ونأمل أن تعود أنشطة الفريق العامل في عام ٢٠١٥ بالنفع على العمليتين الاستعراضيتين لهيكل بناء السلام وعمليات السلام.

إن هذه المناقشات المواضيعية يمكن أن تنهض بعملية وضع السياسات العالمية ذات الصلة بالبلدان الخارجة من النزاع. ونعتقد أن الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة يمكن وينبغي أن يؤدي دوره الهام في وضع المعايير بوصفه منتدى واسع العضوية لمناقشة السياسات العامة. ومع ذلك، فإن الفريق العامل لا يزال مجرد فريق غير رسمي داخل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، نقترح أن تجري الدول الأعضاء مناقشة بشأن مركز الفريق العامل بهدف إضفاء الطابع المؤسسي عليه رسميا كنتيجة لاستعراض هيكل بناء السلام

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى صندوق بناء السلام. لقد ثبت أن صندوق بناء السلام أداة تمويل هامة لدعم العناصر الحاسمة في عمليات بناء السلام في العديد من البلدان. وتقدر اليابان الأداء النشط للصندوق على أساس خطة عمله الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ويشمل ذلك توسيع نطاق استخدام مرفق الاستجابة الفورية وتجريب برامج جديدة عبر الحدود وإطلاق المبادرة الثانية لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومن أجل تنفيذ هذه البرامج بمزيد من الفعالية، سيتعين على الصندوق ضمان الملكية الوطنية وتعزيز الشراكة مع الجهات المانحة الأخرى. ونتوقع أن يواصل الصندوق القيام بدور هام باعتباره صندوقا عالميا، ليس في أفريقيا فحسب، ولكن أيضا في مناطق أخرى من العالم، لا سيما في آسيا. واليابان، بوصفها من الجهات المانحة الرئيسية للصندوق، ستواصل دعمها له.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام اليابان المستمر بإحراز مزيد من التقدم في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بوصفها عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام ورئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة وبوصفها من كبار المانحين للصندوق.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر السفير أولوف سكوغ، رئيس لجنة بناء السلام، على بيانه الشامل. كما أود أن أشيد بالتزام الرئيس السابق، السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، وهو أيضا نائب الرئيس الجديد، وبعمله الدؤوب إلى جانب جميع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة الست والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق للأمين العام المساعد أوسكار فرنانديث - تارانكو، رئيس مكتب دعم بناء السلام، فضلا عن جميع أعضاء فريقه القدير، على عملهم الدؤوب والتزامهم القوي في دعم ولاية لجنة بناء السلام وإدارة صندوق بناء السلام.

ترحب إندونيسيا بتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثامنة (A/69/818) الذي يبين مختلف سياسات اللجنة وما قامت به من أعمال نشطة في عام ٢٠١٤. والواقع أن العديد من أنشطة لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٤ قد عزز الدور الهام الذي تؤديه اللجنة بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية تجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة بشأن استراتيجيات بناء السلام والإنعاش بعد انتهاء الصراع، بالإضافة إلى الأهداف الرئيسية الأخرى للجنة بناء السلام. ويسرنا أن نلاحظ أن التقرير يغطي بشكل شامل

مختلف عناصر جدول الأعمال المستقبلي لعام ٢٠١٤ وأعمال اللجنة ذات الصلة في عام ٢٠١٥، إلى جانب الإجراءات التي يمكن أن تتخذها مستقبلا. وفي هذا السياق، تود إندونيسيا عرض بعض مواقفها.

أولا، تقوم لجنة بناء السلام منذ إنشائها بدور هام في حشد الاهتمام الدولي ببناء السلام بعد انتهاء النزاع والمساعدة في الجهود المبذولة من أجل زيادة اتساق الجهود بين الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال بناء السلام من داخل الأمم المتحدة وخارجها. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى القيام بالمزيد. ونرى أنه يجب مواصلة تعزيز اللجنة ليتسنى الاستفادة بشكل كامل من أدوارها في تقديم المشورة والدعوة وتعبئة الموارد، لا سيما في البلدان المدرجة في جدول أعمالها مع مراعاة أهمية أولويات بناء السلام الوطنية. وعلاوة على ذلك، لا بد من تحسين العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. فالتفاعلات بين الهيئتين ينبغي أن تظل استباقية بصورة متبادلة على مستوى السفراء والخبراء. وينبغي للمجلس أن يأخذ في اعتباره بصورة جادة الأفكار والتوصيات الصادرة عن اللجنة. ومن ثم، فإن عقد حوارات غير رسمية ومشاورات بصفة دورية أمر ضروري لتعزيز الثقة والاطمئنان بين الهيئتين.

ثانيا، لقد أتاحت الدورة السنوية الأولى، التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٤، فرصة هامة حقا لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام والبلدان الداعمة ووكالات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية وممثلي القطاع الخاص، لتعزيز التنسيق ومناقشة المضي قدما في وضع السياسات.

وتبين الدورة السنوية بأن بناء السلام الفعال يتعين أن يكون عملية شاملة وتعاونية ومدعومة بشكل جيد. ومرة أخرى، من نافلة القول أن النتائج لها تأثير عندما يكون بناء السلام مملوكا ومستداما بالكامل. وفي هذا السياق، فإن إندونيسيا تدعم زيادة اهتمام لجنة بناء السلام بتعزيز التزامها بتعزيز الملكية الوطنية، من خلال التركيز بشكل أكبر على بناء قدرات البلدان.

ويسعدنا ويشرفنا أن نشارك في عملية الدورة السنوية برمتها، بما في ذلك تيسير أساليبها، والمشاركة بنشاط في جلستي العمل. ويتطلب الحوار الفريد من نوعه، الذي تقوم به الأطراف الفاعلة ذات الصلة من نيويورك ومن الميدان فضلا عن العواصم، التعاون واتخاذ إجراءات المتابعة. وفي هذا الصدد، من المهم، كما جاء في تقرير اللجنة، متابعة الدورة السنوية الأولى المفضية إلى الدورة الثانية، من أجل ضمان استمرارية مناقشة السياسات، والمساعدة على تحديد المزيد من الجوانب التي تتطلب تطويرا، مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وتعتقد إندونيسيا بقوة بأن الدورة السنوية، ستساعدنا على مواصلة استكشاف التحديات التي تواجه اللجنة وخياراتها، وكذلك تعزيز تأثيرها.

ثالثا، نؤيد جدول أعمال اللجنة وما يهدف إليه، للمضي قدما، بتعزيز التزاماته القطرية والمتعلقة بالسياسات، بما في ذلك الإعداد للدورة السنوية الثانية، ومراعاة وجهات نظر الأطراف الفاعلة الإقليمية، والاستمرار في الانتباه إلى الآثار على المدى الطويل لتفشي وباء الإيبولا، وتحسين أساليب عمل اللجنة.

رابعا، فيما يتعلق باستعراض هيكلية بناء السلام لعام ٢٠١٥، من الضروري تنفيذ توصياتها بشكل كامل. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان ملكية قوية، والمشاركة الكاملة من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في جميع جوانب العملية برمتها. إننا نعتقد أن عمل فريق الخبراء الاستشاريين، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة ذات الصلة، يسهم بشكل هام في إنشاء بنية أكثر فعالية لهيكلية بناء السلام.

وفيما يتعلق بتمويل أنشطة بناء السلام، تعتقد إندونيسيا بأنه ينبغي للأمين العام، بدعم من الدول الأعضاء، وضع ترتيبات تمويل أكثر عقلانية ويمكن توقعها، فيما يخص جهود السلام في الأمم المتحدة. ولن يتطلب ذلك، بالضرورة المزيد من التمويل، ولكن عمليات بيروقراطية أقل داخل الأمم المتحدة، من أجل تجنب أن تأتي ترتيبات التمويل بنتائج عكسية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ تحسن أداء صندوق بناء السلام ولا سيما مع خطة أعمال ٢٠١٤-٢٠١٦، التي أضافت استراتيجيات مبتكرة مختلفة تتعلق بالخطط والملكية الوطنية. وقد ثبت بالفعل أن اللجنة، وتقارير الفريق الاستشاري للصندوق، أداة فريدة لها سجل حافل في مجال تقديم الدعم المرن وفي الوقت المناسب لمعالجة القضايا الرئيسية لبناء السلام.

وفي الختام، نود أن نؤكد وجود حاجة ماسة للشراكة والتماسك القويين بين صندوق بناء السلام، واللجنة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة في نيويورك والميدان. وسيساعد إقامة شراكة قوية ومتماسكة بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، المجتمعات على ضمان مستقبل أكثر أمنا وعدلا وازدهارا. وستواصل إندونيسيا من جانبها، المشاركة بنشاط في جدول الأعمال الشامل للأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

السيد مكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر لجنة بناء السلام على تقريرها عن دورتها الثامنة (A/69/818)، والأمين العام على تقريره (A/69/745) بشأن صندوق بناء السلام. ويقدم تقرير لجنة بناء السلام، لمحة مفيدة عن عمل اللجنة خلال دورتها الثامنة. وتستحق اللجنة تنويها خاصا بعملها في مجال التعامل مع التفشي المأساوي للإيبولا في ثلاثة بلدان، مدرجة على جدول أعمالها، وهي غينيا وليبريا وسيراليون، وعلى توجيه الانتباه الدولي إلى ضرورة التأكد من أن التفشي لن يشكل تهديدا على المدى الطويل للتقدم المحرز في تلك البلدان، في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام المستدام والتنمية الشاملة.

إننا نود أن ننتهز هذه الفرصة لنكرر بعض المبادئ الهامة التي ينبغي أن توجه عمليات بناء السلام، مما سيساعدنا على تقييم العمل الذي قامت به لجنة بناء السلام خلال دورتها الثامنة، وأيضا توفير التوجيه لعمل اللجنة المستمر خلال دورتها التاسعة.

ويعد استعداد المجتمع الدولي لتوفير الموارد الكافية، شرطا ضروريا لجهود بناء السلام الناجحة في البلدان الخارجة من الصراع. وفي هذا السياق، فإن موضوع الدورة السنوية الثانية ”تمويل يمكن توقعه لبناء السلام: كسر العزلة“، مناسب من حيث التوقيت وذو صلة. ونعتقد أنه يمكن لبناء السلام، المترسخ بقوة في عملية السلام الشاملة، تحقيق نتائج إذا وفر المجتمع الدولي مستويات ملائمة ويمكن توقعها من الموارد على مدى فترات طويلة. ومن المهم أن تكون الدعوة مصحوبة بالتزامات مقترنة بتوفير الموارد.

ثانيا، لا بد من ضمان تماشي جهود بناء السلام مع الأولويات الوطنية، وتنفيذ جميع الخطط والبرامج تحت قيادة وطنية ومن خلال المؤسسات الوطنية. حيث يمكن أن يضمن ذلك، تحقيق مكاسب مستدامة، حتى لو كانت بطيئة. ومن الضروري إعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية في الدول التي مزقتها الحروب الأهلية، إذا كنا نريد توطيد السلام وتجنب الانتكاسة والعودة إلى الصراع. وهناك قدر معين من التوجيه الخارجي ضمني في بناء السلام، ولكن لا ينبغي أن يأتي على حساب الملكية المحلية والبرامج. وتقع على الحكومات الوطنية في البلدان الخارجة من الصراع المسؤولية الأساسية عن تحديد الأولويات والاستراتيجيات لبناء السلام من أجل ضمان الملكية الوطنية.

ثالثا، يجب على الأمم المتحدة تجاوز الإصلاحات القصيرة الأجل ومعالجة قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان

المضيفة على المدى الطويل. ويضع الفقر وعدم وجود فرص بعض العوائق الكبيرة أما إحلال السلام المستدام.

رابعا، من المهم تثبيت النظام العام وحفظه. إن حدوث فراغ أمني بعد إبرام اتفاق سلام أمر خطير، لأنه يمكن أن يؤدي بسرعة كبيرة، إلى ظهور أنشطة إجرامية. لكن ينبغي أن ينصب التركيز، على ما هو قابل للتحقيق. ونظرا لندرة الموارد، ينبغي أن تكون الأولويات، ضمان النزاهة في توظيف واختيار وتدريب المجندين الجدد، بدلا من السعي لجعل التغيير الثقافي جانبا أساسيا من جوانب إصلاح الشرطة.

خامسا، إن سيادة القانون مهمة أيضا، لأن السلام لا يمكن أن يتعزز إلا إذا وثق الناس من أن مظالمهم ستحل بإنصاف. ويجب أن يدمج بناء السلام آليات العدالة المحلية، وغير الرسمية في الإصلاحات القضائية، بدلا من النظر إليها على أنها تتعارض مع القيم الليبرالية الغربية.

سادسا، تشير الفقرة ٤٣ من تقرير اللجنة، إلى دعم الدول الأعضاء لضمان التآزر بين استعراض هذا العام لهيكلية بناء السلام واستعراض الأمين العام لعمليات حفظ السلام. ونعتقد أنه ينبغي لكلتي عمليتي الاستعراض أن تنظرا في إسهامات بعثات قوات حفظ السلام وعمليات حفظ السلام، في وقت مبكر من بناء السلام، بما في ذلك من خلال تهيئة بيئة مواتية، واقتراح سبل مواصلة تعزيز تلك المكاسب المبكرة. وفي نفس الوقت، من المهم أيضا إدراك الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وباقي بناة السلام وقوات حفظ السلام بأن لديها مهام وأولويات مختلفة. ولذلك، لا ينبغي دمج عمليات حفظ السلام وبناء السلام إلا بقدر ما هو مطلوب لبناء سلام مستدام.

وأخيرا، وتمشيا مع أهمية بناء السلام، يجب أن نهدف إلى تقديم استعراض هيكلية بناء السلام لعام ٢٠١٥ لقادتنا ليقدموا لنا توجيهاتهم خلال الدورة السنوية السبعين٠ للأمم المتحدة. ونود أن نؤكد على أن بناء السلام هو أحد المجالات التي نوليها أهمية، وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدنا البناء لأعمال لجنة بناء السلام تحت الرئاسة النشطة لزميلنا الجديد من السويد.

السيد دان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يشيد وفد الولايات المتحدة بالعمل الرائع الذي قام به الرئيس المنتهية ولايته للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، السفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا، وموظفيه في البعثة البرازيلية. وقد اضطلع السفير باتريوتا بدور فعال في دعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع في مجموعة متنوعة من البلدان. إن وفد بلدي ممتن لعمله الذي لا يقدر بثمن أثناء الدورة الثامنة للجنة في عام ٢٠١٤، ونهنئ الرئيس الجديد، السفير أولوف سكوغ من السويد، ونتطلع إلى العمل معه، وهو قد بدأ بالفعل بداية رائعة.

ومن المفهوم على نطاق واسع أن منع الانتكاسات والعودة إلى الصراع، على أساس أهداف اللجنة المتمثلة في تحقيق التماسك، وتعبئة الموارد والدعوة، يتطلب التزاما منسقا ومتواصلا من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء.

لقد شهدنا تقدما كبيرا في منع نشوب النزاعات وتهيئة الظروف الملائمة لإحلال السلام الدائم، على النحو المفصل في تقرير الأمين العام عن لجنة بناء السلام (A/69/818) في دورتها الثامنة، وفي تقريره عن صندوق بناء السلام (A/69/745). وأود أن أسلط الضوء على بعض الأمثلة البارزة على ذلك التقدم.

كان تفشي فيروس الإيبولا على نحو مأساوي في سيراليون وليبريا وغينيا – وجميع هذه البلدان مدرجة في جدول أعمال اللجنة – حدثا بالغ الأهمية يتطلب من اللجنة الاهتمام والمرونة. والواقع أن اللجنة اضطلعت بدور داعم هام في الجمع بين جميع الجهات الفاعلة المعنية لمكافحة المرض. وما زال وفد بلدي

مُعجبا بإصرار القيادة عام ٢٠١٤. – قيادة السفير غييرمو رشينسكي، رئيس التشكيلة القطرية لسيراليون؛ وزميلنا العزيز المرحوم سفير السويد مارتن غروندیتز، رئيس التشكيلة القطرية لليبريا؛ وسفيرة لكسمبرغ سيلفي لوكاس، رئيسة التشكيلة القطرية لغينيا – ويشكرهم على جهودهم الحثيثة لكيلا يدحر فيروس الإيبولا مكاسب بناء السلام في تلك البلدان. ويشجع وفد بلدي إبداء القدر ذاته من الإصرار والتركيز بينما نتجاوز نطاق حالات الطوارئ الصحية العاجلة لنعالج آثار فيروس الإيبولا الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل.

كما نشكر سفير سويسرا بول سيغر، بصفته رئيس التشكيلة القطرية لبوروندي، التي اضطلعت بدور فعال في تخفيض قوام مكتب الأمم المتحدة هناك. وكانت عملية الانتقال إلى بعثة لمراقبة الانتخابات في بوروندي عملية سلسة. وما أبدته التشكيلة من ريادة لعقد اجتماع مائدة مستديرة ناجح وجامع لمناقشة عملية الانتقال يدل على الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز الاتساق بغية إبقاء بوروندي على المسار الصحيح. وتواصل تشكيلة بوروندي عملها بعزم لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في كفالة إجراء انتخابات سلمية في وقت لاحق من هذا العام.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، شهد الجميع استمرار العنف وانعدام الأمن بصورة مأساوية خلال العام الماضي، على الرغم من المكاسب الأمنية الهشة. وبفضل قيادة سفير المغرب عمر هلال، رئيس التشكيلة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى، ظلت اللجنة ممسكة بزمام الأمور فيما يتعلق بالحالة الناشئة وساعدت في تركيز واستدامة الاهتمام بمحنة جمهورية أفريقيا الوسطى. وبعد أن أنشأت الأمم المتحدة بعثة متعددة الأبعاد لحفظ السلام في البلد، دعت اللجنة إلى عقد اجتماع للمجتمع الدولي، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني وقيادة جمهورية أفريقيا الوسطى، بغية تقييم الاحتياجات وتحديد الإجراءات. وقد اتخذت اللجنة إجراء على وجه السرعة للمساعدة في استعادة الوظائف العامة الأساسية من خلال تعبئة الموارد، وبالتالي، استعادة الثقة في مؤسسات جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد أتاحت التشكيلة القطرية لغينيا – بيساو، برئاسة سفير البرازيل أنطونيو دي أغيار باتريوتا، منتدى للحكومة الجديدة لعرض أولوياتها الإنمائية على المجتمع الدولي. وينبغي أن نشكرها على ذلك الجهد، الذي استند إليه بصورة مفيدة المؤتمر الدولي للمانحين من أجل غينيا – بيساو المعقود في ٢٥ آذار/مارس. وقد تم التعهد في ذلك المؤتمر بحوالي ١,٥ بليون دولار من التبرعات المعلنة. كما قدمت التشكيلة الدعم إلى الحكومة لتعزيز قدرتها على إيجاد الموارد المحلية.

وكما هو معروف على نطاق واسع، فإن توطيد السلام يرتهن بالبلدان المجاورة في المنطقة وبالديناميات العابرة للحدود. ويشيد وفد الولايات المتحدة بتركيز اللجنة تركيزا خاصا على التواصل مع الجهات الفاعلة الإقليمية في البيئات الهشة، لا سيما جيران البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

ووفد الولايات المتحدة على اقتناع بأن تعزيز الإدماج الاجتماعي يتطلب إشراك أصوات النساء في بناء السلام. ويتطلع وفد بلدي إلى جهود اللجنة من أجل إدراج المزيد من المنظورات الجنسانية في اعتباراتها وأنشطتها.

وفيما يتعلق بتمويل أنشطة بناء السلام، فقد شهد صندوق بناء السلام عاما مثيرا الإعجاب في ٢٠١٤، إذ جُمع مبلغ قدره ٩٩,٤ مليون دولار من التمويل المخصص لـ ١٦ بلدا، في حين تعهدت الجهات المانحة بتقديم ٧٨,٢ مليون دولار. وأثبت الصندوق أنه أداة مرنة يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات المستعجلة للبلدان التي تمر بأزمات. وتسع وسبعين في المائة من مشاريع الصندوق هذا العام تسير في الاتجاه الصحيح، ومن المتوقع أن تحقق النتائج. وذلك أمر

جدير بالذكر بالنظر إلى الأثر الكارثي لفيروس إيبولا على ثلاثة من البلدان الرئيسية التي يستثمر فيها الصندوق. ويتفق وفد الولايات المتحدة على أن هذا إنجاز ملحوظ. كما تفتخر الولايات المتحدة بأنها قدمت أول تبرعاتها إلى الصندوق لعام ٢٠١٥.

إن ٢٠١٥ عام مهم بالنسبة لجهود الأمم المتحدة لبناء السلام، إذ يتزايد تفهم المجتمع الدولي لضرورة الاهتمام عن كثب بالعناصر الرئيسية للسلام الدائم في البلدان الخارجة من النزاع – وهي الملكية الوطنية، والإدماج الاجتماعي والسياسي، وبناء المؤسسات، والتمويل الذي يمكن التنبؤ به. وينبغي لأصحاب المصلحة أن يستفيدوا استفادة قصوى من الاستعراض الخمسي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الجاري بالفعل. ويشيد وفد بلدي بالخبراء الذين أعدوا منهجية الاستعراض، بما في ذلك الدراسات القطرية عن بلدان محددة، القائمة على التصدي للتحديات التي تواجه البلدان الخارجة من النزاع للتقليل إلى أدنى حد من إمكانية السقوط القهقرى فيه. وبمجرد أن يقدم فريق الخبراء تقريره رسميا، سيشارك وفد بلدي بفعالية في النظر في توصياته – وهي عملية ستقوم بها الجمعية العامة على نحو مشترك مع مجلس الأمن في وقت لاحق من هذا العام.

وأخيرا، يتطلع وفد الولايات المتحدة إلى الدورة السنوية الثانية للجنة بناء السلام، التي ستبدأ في ٢٣ حزيران/يونيه، في اليوم الدولي لبناء السلام، للنظر في موضوع زيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أثني على السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل، على بيانه، وبصورة خاصة، على التزامه وقيادته الحاسمة طوال عام ٢٠١٤، حيث كفل نجاح رئاسة لجنة بناء السلام. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن تهانئي للسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، مؤكدا له دعم وفد بلدي لنجاح رئاسته طيلة عام ٢٠١٥، الذي يكتسي أهمية بالغة لمستقبل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وترحب المملكة المغربية بعرض التقرير السنوي عن لجنة بناء السلام (A/69/818)، وأود أن أتشاطر مع الجمعية التعليقات التالية بشأن عدد من المسائل التي نعتبرها أساسية.

من بين الأمثلة التي ذُكرت عدة مرات هذا الصباح، أزمة فيروس الإيبولا الأخيرة والطريقة الممتازة التي احتشدت بها اللجنة منذ بداية الأزمة بغية إبقائها على رأس قائمة اهتمامات المجتمع الدولي، وحماية، قدر الإمكان، مكاسب بناء السلام التي تحققت في السنوات الأخيرة في البلدان الثلاثة الشقيقة المتضررة من الوباء. وفي ذلك الصدد، حظي بلدي بشرف المشاركة في زخم التضامن الدولي من خلال إسهامه بتقديم الدعم السياسي والمالي والمعنوي إلى غينيا وسيراليون وليبريا. والزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس لجنة بناء السلام، زميلنا ممثل السويد، إلى البلدان الثلاثة المتضررة، تجسد بوضوح الالتزام المتواصل من جانب لجنة بناء السلام. وتلك التعبئة تدل على نطاق قدرة اللجنة؛ وينبغي أن تسمح لنا باستخلاص الدروس للمستقبل.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى – وأتشرف برئاسة التشكيلة القطرية المخصصة – فإننا نواجه حالة صعبة. فكما تعلم الجمعية، فإن البلد مدرج على جدول أعمال اللجنة منذ عام ٢٠٠٨، لكنه سقط القهقرى في النزاع عام ٢٠١٣. ومن حسن الطالع أن الحالة تتحسن بشكل كبير كل يوم، وبدأ البلد في الانتعاش ببطء بفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي. والأعمال التحضيرية لمنتدى بانغي جارية على قدم وساق. ويسرني أن أعلن أنني سأذهب شخصيا إلى بانغي لحضور الحدث، من أجل إعادة تأكيد دعم اللجنة

للجهود الجارية بغية استعادة السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن ترجمة تلك الجهود إلى فوائد ملموسة لسكان جمهورية أفريقيا الوسطى تتطلب الالتزام والدعم الثابتين من المجتمع الدولي، لا سيما في هذه المرحلة الحرجة من عملية الانتقال لديه.

وبالأمس تحديدا، أعرب الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد باباكار غاي، للجنة مجددا عن شكره على ما تقدمه من دعم، مُذكرا في الوقت ذاته بضرورة بقاء المجتمع الدولي متيقظا ومواصلته اهتمامه ودعمه. والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تجسد التعقيد الكامل للحالات التي ينبغي للجنة أن تواجهها.

ويضطلع صندوق بناء السلام بدور رئيسي في دعم احتياجات بناء السلام ذات الأولوية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي العديد من البلدان الأخرى غير المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وما فتئ بلدي يساهم في الصندوق منذ عدة سنوات. ونأمل أن نتمكن قريبا من زيادة مساهمتنا في هذه الأداة الأساسية من أدوات هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام

ومنذ بداية الأزمة، ما فتئ الصندوق يعمل في جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق كفالة تأهيل مراكز الشرطة والدرك الرئيسية في بانغي ودفع مرتبات موظفيها.وقد اتسع نطاق ذلك الالتزام منذئذ. ويغطي الصندوق حاليا جوانب هامة أخرى عبر التعاون الوثيق مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كاستعادة سلطة الدولة وإعادة بناء مؤسساتها، فضلا عن تحقيق المصالحة الوطنية، على سبيل المثال فحسب.

وإذ نعود إلى الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في العام الماضي، فإننا نرحب بالتشديد على أهمية تعزيز البعد الإقليمي لبناء السلام.وعلى سبيل التذكير، ما انفك المغرب يؤيد تعزيز هذا البعد، على نحو ما ورد بوضوح في البيان الرئاسي المعتمد في إطار الرئاسة المغربية لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/PRST/2012/29). وأُحرز تقدم كبير في هذا المجال منذئذ، أولا، على مستوى اللجنة: بتنظيم الاجتماع الأول، في أديس أبابا، بين رئيس اللجنة ورئيسي التشكيلتين القطريتين المخصصتين لبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ومختلف المؤسسات الأفريقية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي.ونرحب بهذا التفاعل ونشجعه، فضلا عن أملنا في تعزيزه.وأود في ذلك الصدد، أن أهنئ مصر على تنظيم حلقة عمل في القاهرة بشأن الجوانب الإقليمية لبناء السلام.وأؤيد مثل هذه المبادرات أيضا.

ويتاح هذا التعاون الأساسي أيضا – على مستوى التشكيلات القطرية – مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، وجماعة شرق أفريقيا.ونعتزم أيضا تعزيز التعاون بين التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تضطلع بدور رئيسي في مواجهة الأزمة في أفريقيا الوسطى.

وبوجه عام، فإن هذا التعاون ضروري للغاية لوضع نهج متماسك، وهو أمر أساسي في ولاية اللجنة.وينبغي أن نواصل ذلك الجهد بصورة متسقة ونعمل على تطوير هذا التعاون والتآزر مع المؤسسات المالية الإقليمية، من قبيل مصرف التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية التي ينبغي أن تشارك بقدر أكبر في تمويل أولويات بناء السلام.

وفيما يتعلق بالاجتماع السنوي، فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها رئيس اللجنة والموضوع الذي اختير، فضلا عن مواصلة الدورة السابقة عبر التركيز على أبرز التحديات التي نواجهها متمثلة في القدرة على استقراء تمويل أنشطة بناء السلام.

وفيما يخص استعراض هيكل بناء السلام، فإننا نعرب عن ارتياحنا الكامل للطريقة التي قاد بها الرئيس السابق للجنة، السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا، عملية المشاورات التي مكّنت الدول الأعضاء من الأخذ بزمام العملية.ونرحب

أيضا باختيار جمهورية أفريقيا الوسطى ضمن الحالات التي ستخضع للدراسة.وأخيرا، نأمل أن نواصل التعاون مع الفريق الاستشاري، وأن نتشاطر الآراء فيما بيننا بشأن عدد من المواضيع الهامة، مثل مرونة الهيكل وقدرته على التكيف مع التحديات الجديدة.

ولا يسعني اختتام بياني دون أن أتقدم بالتهنئة إلى رئيسي التشكيلتين القطريتين المخصصتين التابعتين للجنة بناء السلام، على التزامهما وما قدماه إليّ من مشورة ودعم منذ سعدت بتولي مهام رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب عن خالص الشكر أيضا للأمين العام المساعد أوسكار فرناندیث – تارانكو، وجميع أعضاء فريق مكتب دعم بناء السلام، الذين يواصلون أداء مهامهم بتفان ملحوظ على الرغم من محدودية الموارد المتاحة لهم.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب كندا عن عميق الشكر والتقدير للسفير دي أغويار باتريوتا، على جهوده الدؤوبة وقيادته بصفته رئيس لجنة بناء السلام.وفي الوقت نفسه، ترحب كندا بالسفير سكوغ، وتتطلع إلى العمل معه عن كثب بصفته الرئيس.

يتيح لنا التقريران السنويان للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام (A/69/818 و A/69/745، على التوالي) الفرصة للتفكير في أنشطة العام الماضي، بل والأكثر أهمية من ذلك، التطلع إلى المستقبل.وقد أتى ذلك في الوقت المناسب للغاية، نظرا إلى عملية الاستعراض الجارية الآن لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وعمليات حفظ السلام، وللقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).وليست هذه عمليات لمجرد التطلع إلى الوراء، إنما هي فرص لضبط المفاهيم وتحسين التنفيذ والعمل مع الشركاء الجدد والقائمين على وضع نُهُج مبتكرة.

ويتيح تزامن تلك الاستعراضات الثلاثة معا فرصة فريدة لاستخلاص الدروس المستفادة من الخبرة الممتدة عبر السنين، فضلا عن التأكيد على التنامي العالمي لتوافق الآراء على الصلة التي لا تنفصم عراها بين السلام والاستقرار والتنمية.وينبغي أن تتسق مفاهيم الأمم المتحدة المتعلقة ببناء السلام وكذلك الأنشطة ذات الصلة، مع هذا الفهم وتدعمه كي نتمكن من المضي قدما بجدول أعمال السلام والأمن على نحو وطيد.

وما يزال بناء السلام مسعى تكتنفه التحديات والعقبات دائما.وبالتالي، فإن هناك ضرورة لعملية استعراض حاسمة ونزيهة إن أريد لها أن تساعد على تحسين سبل عمل لجنة بناء السلام وتعزيز مصداقيتها في إطار منظومة الأمم المتحدة.وعلى نقيض ذلك، فلن يكون الاستعراض الصوري سوى فرصة ضائعة ومأخذا كبيرا على مصداقية لجنة بناء السلام.

ويتعين على الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة أن تعمل بنشاط وتواصل دعم عمليةٍ تسلّم بأن بناء السلام قد ينطوي على مخاطر كبيرة واتخاذ خيارات سياسية صعبة، علاوة على إحداث تغييرات أساسية في المجتمعات والاقتصادات. ومن شأن التصدي لتلك التحديات أن يعزز مصداقية الاستعراض والنتائج التي يسفر عنها.وعليه، نأمل أن يتسم استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥ بالعمق والسعة حقا.

ولكي يكون هذا الاستعراض فعالا بحق، فلن يسعه تجاهل دراسة الأساس المنطقي والافتراضات الأصلية التي يستند إليها هيكل بناء السلام، وأثره حتى الآن، فضلا عن تنامي دوره في سياق سياسات ومؤسسات تشهد تغيرات كبيرة.وينبغي أن تسترشد هذه العملية باستعراضات عمليات بناء السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكذلك الاسترشاد – على سبيل المثال وعلى نطاق أوسع – بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة والمناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأخيرا، فإن من الأهمية بمكان أن تعتمد الجمعية العامة توصيات الفريق في وقت لاحق من هذا العام.

(تكلم بالفرنسية)

وبعد مرور عشرين عاما على انعقاد مؤتمر بيجين، فلم يعُد أحد منا بحاجة إلى التذكير بأهمية ضمان الأخذ بالمنظور الجنساني في صميم جهودنا الرامية إلى بناء السلام. وسوف توجِّهنا أهداف بناء السلام وبناء الدولة في سياق الاتفاق الجديد نحو تحقيق أهداف تظل أساسية هامة، سواء أيدتها الدول أم لم تفعل ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن الطابع العالمي لجدول الأعمال هذا يمثّل عنصرا تحوليا هاما من عناصر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويكتسي ذلك أهمية لسببين. أولهما، أنه يسلّم صراحة بترابط عالمنا، وهو تسليم يذكّرنا بأن في التعاون والتوصل إلى الحلول التوفيقية جدوى أكبر من المواجهة والخلاف. وثانيهما، أنه تسليم أيضا بإمكانية أن تكون جميع الدول الأعضاء عرضة للصدمات والنكسات.

وفي ذلك الصدد، أود – بصفتي رئيس لجنة بناء السلام القطرية المخصصة لسيراليون – أن أوجه انتباه الجمعية إلى الأثر الرهيب الذي ترتب عن فيروس إيبولا على بناء السلام والتنمية في البلد وجيرانه. ولكي يكون السلام دائما، فإنه يجب أن يكون قويا، ولكي يكون كذلك، يجب دعمه وتعزيزه أثناء فترة الصدمات غير المتوقعة أو الانتكاسات التي يمكن توقعها في بعض الأحيان.

وهذا يعيدني إلى أهمية الاستفادة من هذه التقارير والعمليات الموازية الجارية بهدف التطلع إلى الأمام للتصدي للتحديات التي تواجه بناء السلام.

ويمثّل العمل الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام عنصرا هاما في جهود الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وهي جهود هامة، غير أنه لا يمكن النظر إليها بمعزل عن غيرها.

السيد صاحب زادة خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نثني على السفير باتريوتا، ممثل البرازيل، والرئيس السابق للجنة بناء السلام، والسفير سكوغ، ممثل السويد، والرئيس الحالي للجنة، على بيانيهما وإسهامهما في أعمال اللجنة. ونود أيضا أن نسجل تقديرنا العميق للدعم المخلص الذي يقدمه إلى عملنا مكتب دعم بناء السلام.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة رامبالي (سانت لوسيا).

ويوفر لنا التقرير السنوي المعروض علينا (A/69/818) لمحة عامة مفيدة عن عمل لجنة بناء السلام في دورتها الثامنة، ويوصي أيضا بالمضي قدما بخطة عمل قابلة للتنفيذ. ترحب باكستان بتشديد التقرير على المهام الرئيسية الثلاث – الدعوة ومواصلة الاهتمام، وتعبئة الموارد، وتحقيق التماسك.

إن بناء السلام أداة تمكّن من تحقيق السلام الدائم والتنمية في حالات النزاع وما بعد النزاع، وبالتالي، فإن الأساس المنطقي للجنة بناء السلام لا يزال ساريا وقويا. والسؤال القائم هو ما إذا كنا قد حققنا الاستفادة الكاملة من تلك الهيئة الفريدة في نوعها. ويتمثل أحد الأغراض الرئيسية لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة ببناء السلام في تحقيق نتائج ملموسة في الميدان. إن إحداث التحسن في حياة عامة الأشخاص المتضررين من النزاع معيار خضع لاختبار الزمن ويمكننا استخدامه في تقييم ذلك العمل الهام.

لقد شهدت باكستان على نحو مباشر نتائج العمل الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام، بصفتها عضوا في اللجنة، وكونها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في بعض البلدان التي يجري فيها معظم العمل. واستنادا إلى تجربتنا، فإن بوسعنا القول باطمئنان أن تعزيز هيكل بناء السلام والنهوض بجدول أعمال بناء السلام ليسا مهمتين هاماتين فحسب، بل حتميتين أيضا. ونرى أن بناء السلام يكون على أفضل نحو حين يصبح عملية

مستمرة من مرحلة منع نشوب النزاع إلى عملية حفظ السلام، ثم إدارة حالات ما بعد النزاع. ويساعد حفظة السلام – بوصفهم بناة السلام في وقت مبكر – في إرساء أسس السلام الدائم. واليوم، تُنشر معظم موارد حفظ السلام في البعثات المتعددة الأبعاد. وكان قرار مجلس الأمن ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي اُعتمد أثناء الرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، علامة بارزة في ذلك الصدد: نظرا لأنه مكّن من زيادة الاهتمام الاستراتيجي بعمليتي حفظ السلام وبناء السلام.

وينبغي أن يسفر استعراض هيكل بناء السلام، الذي ما زلنا نسهم فيه بصورة جماعية، عن توصيات بشأن مواصلة تحسين عملنا في ثلاث مهام رئيسية: الدعوة ومواصلة الاهتمام وتعبئة الموارد وتحقيق التماسك. وسوف يستند ذلك العمل – الذي استرشد بالتعليقات المقدمة من البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة – إلى الدروس المستفادة في الأساس. وتكمن إحدى المزايا الرئيسية للجنة بناء السلام في قدرتها على العمل المباشر مع البلدان المعنية في جميع مراحل عملها. وهي تعمل على أساس الملكية الوطنية للعملية والشراكة الدولية المخلصة. ومن شأن هذين المبدأين أن يضعانا في مركز جيد طوال عملية الاستعراض.

ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي أدته اللجنة في أعقاب تفشي فيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبريا. فقد اتسم عملها بالمرونة والقدرة على التكيف، وتمكنت اللجنة من التركيز على المطالب الملحّة للحالة على وجه الاستعجال. ونأمل مع تحسن الحالة في تلك البلدان، أن تتمكن اللجنة من العودة إلى مهامها الأساسية.

يلاحظ تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/69/745) أن الصندوق قد بلغ هدفه المنشود في عام ٢٠١٤. ويشدد التقرير أيضا على الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين الاستفادة من آليات التمويل الداخلية، ونتطلع إلى المزيد من تطوير تلك الاستراتيجيات. لقد كان الاهتمام الذي أُولي لتعبئة الموارد خلال الدورة السنوية القادمة للجنة بناء السلام، مع تركيز مناقشاتها على موضوع ”التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام – كسر الصوامع“ إجراء حسن التوقيت ونرحب به.

وأخيرا، لقد أحرزت لجنة بناء السلام تقدما كبيرا على مر السنين، وبالرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات هائلة. فقد أثبتت الانتكاسات التي حدثت مؤخرا في بعض البلدان الأفريقية أن خطر الانتكاس لا يزال حقيقيا وقائما، وأنه يتعين بذل مزيد من الجهود للتصدي للأسباب الجذرية. وعليه، ينبغي أن نواصل العمل لتجنّب ذلك الاحتمال.

السيدة بوكارينو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/69/818) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/69/745). وتكتسي هذه المناقشة أهمية خاصة في سياق الاستعراض الشامل الجاري حاليا لهيكل بناء السلام التابع للأمم على مدى السنوات العشر الماضية. وأود، في ذلك الصدد، أن أشدد على دعم البرتغال للعمل الذي يضطلع به الفريق الذي يقوده الرئيس خوسيه راموس – هورتا، الذي نؤكد له تعاوننا الكامل معه.

يتسق بيان البرتغال تماما مع البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

بداية، أود أن أهنئ بحرارة السفير أولوف سكوغ، ممثل السويد، على تولي رئاسة لجنة بناء السلام، وتؤيد البرتغال تماما الأولويات التي حددها للجنة بناء السلام. وأود أيضا أن أشكر السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، ممثل البرازيل، على عمله الممتاز وقيادته المقتدرة للغاية للجنة بناء السلام خلال

العام الماضي. فقد أسهم أداؤه إسهاما كبيرا في زيادة توجيه الانتباه لعمل اللجنة.

وسأركز في ملاحظاتي على ثلاث نقاط محددة هي – دور لجنة بناء السلام في إطار منظومة الأمم المتحدة، وجدوى صندوق بناء السلام، والحالة الملموسة التي تسهم فيها اللجنة والصندوق في تحقيق نتائج إيجابية: أي في غينيا – بيساو.

أود، فيما يخص دور لجنة بناء السلام في إطار منظومة الأمم المتحدة، أن أشدد على أهمية لجنة بناء السلام بوصفها منتدى لتنسيق جهود الأطراف المعنية في توطيد السلام من خلال الدعوة وتعبئة الموارد والشراكات وتحقيق التماسك. لقد أتاحت الدورة السنوية المعقودة في العام الماضي الفرصة لمناقشة الخطوات الملموسة بشأن كيفية بناء نظم مستدامة لأجل تعبئة الموارد. وإذ نبني على ذلك، فإن من المتوقع أن تستمر المناقشات المتعلقة بالتمويل الذي يمكن التنبؤ به هذا العام بشأن المسائل الأساسية التي لا تزال تشكّل تحديا، وينبغي أن تولَى اهتماما في عملية استعراض لجنة بناء السلام.

ترى البرتغال أن لجنة بناء السلام ستسعى على نحو متزايد إلى التفاعل والتعاون مع الشركاء الإقليميين والمؤسسات المانحة الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية. ونرحب بشدة بتعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن. ولا شك أن للجنة معرفة وفهما شاملين للبعدين الأمني والإنمائي، ومن شأنهما إثراء الإحاطات الإعلامية المقدمة إلى المجلس.

وأود أن أشدد أيضا على الفائدة المتعاظمة لصندوق بناء السلام ومرونته الأكيدة التي تمكّنه من توجيه استجابته إلى حيث تشتد الحاجة إليها. وقد كان الأمر كذلك بالفعل عند التصدي لأزمة فيروس إيبولا. لقد أثبت القرار المتعلق ببرمجة التمويل القائم – بصورة غير مباشرة – بهدف دعم الجهود المبذولة في جمهورية غينيا وسيراليون، أن الأمول نفسها يمكن أن تتسم بالمرونة.

وشكل الانخراط المباشر في مكافحة فيروس الإيبولا عن حق أولوية بالنسبة للصندوق غير أن الصندوق سيضطلع بدور حاسم في دعم تعافي البلدان الثلاثة الأشد تضررا.

أخيرا، أود أن أتشاطر بعض الأفكار بشأن غينيا – بيساو، البلد الذي يوفر ما أحرزه من تقدم دليلا على فائدة كل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. أسهمت التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام في إعادة إرساء النظام الدستوري في ذلك البلد. واضطلعت التشكيلة، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، بدور هام في العملية، قبل انتخابات نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٤ وبعدها على حد سواء، عن طريق إبقاء غينيا – بيساو في مكانة بارزة على جدول الأعمال الدولي، وتعزيز المزيد من التنسيق فيما بين جميع الشركاء الدوليين التسع في الميدان، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، ترحب البرتغال باستمرار الدعم المقدم من رئيس تشكيلة غينيا – بيساو إلى سلطات البلد في أعقاب المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقد في بروكسل في آذار/مارس الماضي. ولن تبرح البرتغال منخرطة بشكل كبير في عمل التشيكلة وملتزمة به أشد الالتزام. وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين الآخرين المعنيين، سوف تدعم تنفيذ الإصلاحات التي قدمتها سلطات غينيا – بيساو في مؤتمر المانحين، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني والتوطيد المؤسسي وتعزيز سيادة القانون، لا سيما من خلال مكافحة الإفلات من العقاب. جميع هذه الأولويات تتسق تماما مع آراء لجنة بناء السلام.

لقد دأب صندوق بناء السلام على دعم غينيا – بيساو. منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، خصص مبلغ ٤,٨ مليون دولار للبلد، الأمر الذي كان مهما بصفة خاصة في دعم الانتخابات،

وهي خطوة حاسمة في عملية استعادة النظام الدستوري. وجدد صندوق بناء السلام التزامه تجاه غينيا – بيساو في مؤتمر المانحين الأخير. ونتطلع كثيرا إلى خطة الأولويات الجديدة.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود، في البداية، أن أشكر السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل والرئيس المنتهية ولايته للجنة بناء السلام، على التزامه طوال عام ٢٠١٤. وأتمنى للسفير أولوف سكووغ، الممثل الدائم للسويد، كل التوفيق كرئيس للجنة في عام ٢٠١٥. وأؤكد له تعاون بلدي الكامل.

تؤيد لكسمبرغ البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

سيكون عام ٢٠١٥ عاما هاما بالنسبة لمجمل هيكل بناء السلام، في ذات الوقت الذي يخضع فيه لعملية استعراض جديدة. نحن ننتظر باهتمام استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء الاستشاري برئاسة السفير غيرت روزنتال. وإذ أكرر ما قاله المتكلمون السابقون، أود أن أعيد التأكيد على أهمية تحقيق التآزر فيما بين عمليات الاستعراض الثلاث الحالية، بما في ذلك استعراض عمليات حفظ السلام، واستعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فضلا عن أفرقة الخبراء الرفيعة المستوى المناط بها مختلف عمليات الاستعراض. ومن المهم تسليط الضوء على الصلات الوثيقة القائمة والتي ينبغي أن تقوم بين مختلف الجهات الفاعلة وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

ونأمل أن تسفر عمليات الاستعراض في عام ٢٠١٥ عن أفكار من شأنها أن تتيح تعزيز مهام وفعالية لجنة بناء السلام بحيث تتمكن من تحقيق كامل إمكاناتها لدعم البلدان الخارجة من الصراع وتعزيز الدور الاستشاري الذي تضطلع به لفائدة الجمعية العامة ومجلس الأمن. وكما يوضح تقرير لجنة بناء السلام (A/69/818) عن عملها، فإن أحد المجالات التي يمكن للجنة أن تقدم فيها مساعدة قيمة يتعلق بعمليات الانتقال من بعثات الأمم المتحدة – على سبيل المثال من خلال سد الثغرات دعما للحوار السياسي. كما أن المصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب عمليتان تتطلبان دعما طويل الأجل.

والمشاركة الكاملة للمرأة أمر ضروري إن أردنا بناء سلام دائم. ويجب أيضا إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمهمشة، مثل الأقليات الإثنية والدينية. يتطلب بناء السلام إشراك المجتمع ككل.

تبين أمثلة الانزلاق مجددا إلى الصراع كما رأينا في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان أنه لا تزال هناك جهود كبيرة يتعين بذلها في مجال بناء السلام. حينما تهدد انتهاكات حقوق الإنسان أو ديناميات الاستبعاد أو التهميش أو تضييق الحيز السياسي التقدم المحرز، يجب أن تسود اليقظة والعمل. ومن المهم للغاية تحديد عوامل خطر الانتكاس وتنفيذ آليات الإنذار المبكر حتى نتمكن من العمل في الوقت المناسب على الحيلولة دون أن تصبح انتهاكات حقوق الإنسان فظائع جماعية. ذلك أيضا هو القصد من مبادرة الأمين العام لحقوق الإنسان أولا، التي لها صلة واضحة بعمل لجنة بناء السلام.

وسيكون عام ٢٠١٥ عاما هاما أيضا بالنسبة لغينيا. ما برحت تشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام، التي تشرفت برئاستها خلال السنوات الأربع الماضية، تقدم الدعم لأولويات غينيا في مجال بناء السلام. نحن نواجه حاليا تحديين هائلين: التصدي لآثار وباء الإيبولا ودعم غينيا في ضوء عمليتها الانتخابية المقبلة.

على المجتمع الدولي مواصلة المشاركة بهمة ويقظة بغية تحقيق الهدف المتمثل في القضاء نهائيا على حالات الإصابة بفيروس الإيبولا في البلدان الأشد تضررا. منذ بداية الوباء، عملت بالتنسيق مع رئيسي تشكيلتي سيراليون وليبريا حتى يبقي المجتمع الدولي معبأ. وطلبنا معا، إلى الأمين العام تقييم التأثير الاجتماعي الاقتصادي لوباء الإيبولا من أجل التخطيط

للتعافي في مرحلة ما بعد الإيبولا. يبين التقرير الأخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمة من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، أنه قد جرى محو التقدم المحرز في مجال بناء السلام وأن المؤسسات الوطنية تضررت. لذلك ينبغي للمساعدة الدولية أن تركز على التعافي المؤسسي والاقتصادي في البلدان الثلاثة جميعها. وستواصل التشكيلات الثلاث ذات الصلة التابعة للجنة بناء السلام تعاونها الوثيق في هذا الصدد. وأود في هذا السياق الإشارة إلى البعد الإقليمي لبناء السلام وتسليط الضوء على دور منظمات مثل اتحاد نهر مانو. إن التعاون مع هذه الجهات الفاعلة أساسي من أجل بناء السلام على نطاق إقليمي.

وفيما يتعلق بالتحدي الثاني، فإن التشكيلة التابعة للجنة بناء السلام مستعدة لدعم غينيا في إجراء انتخابات شاملة للجميع وحرة وذات مصداقية. في ١ نيسان/أبريل، اجتمعنا مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، السيد محمد بن شمباس، لمناقشة التحديات التي نشأت في ضوء الانتخابات المقبلة. وكما جرى في عام ٢٠١٣، فإن تشكيلة غينيا مستعدة لدعم البلد على الطريق نحو الحوار وتعزيز الديمقراطية والتنمية.

في الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن لكسمبرغ ستواصل في هذه السنة الحاسمة التزامها الثابت ببناء السلام، سواء بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا أو بصفتها عضوا في تشكيلة غينيا – بيساو أو بوصفها شريكا ماليا يعول عليه لصندوق بناء السلام.

السيدة كانغ جويان (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم، والسفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا على دوره القيادي بوصفه رئيسا للجنة بناء السلام في العام الماضي.

ويوفر لنا هذا العام، إذ نستهل الذكرى السنوية العاشرة للجنة، فرصة جيدة جدا لاستعراض واستكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز عمل اللجنة، ولا سيما في ضوء استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة. ويمكن للاستعراض أن يستفيد أيضا من الاستعراضات الحالية الأخرى لعمليات حفظ السلام وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والواقع أن الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام وتمكين المرأة، تكتسي أهمية بالغة في نجاح جهودنا الجماعية من أجل تحقيق السلام.

لقد كان الأساس المنطقي للجنة عند إنشائها قبل ١٠ سنوات، هو الجمع بين كل الجهات الفاعلة ذات الصلة لتنظيم الموارد واقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وفي هذا السياق، تمثل الدورة السنوية الأولى للجنة التي عقدت العام الماضي عن موضوع ”الدعم المستدام لبناء السلام: الجوانب المحلية والدولية“، خطوة هامة إلى الأمام وإن جاءت متأخرة. كما نتوقع أن تكون الدورة السنوية الثانية المقرر عقدها في حزيران/يونيه المقبل، فرصة للتعمق بصورة أكبر في العقبات الهيكلية التي يمكن أن تقوض عملية بناء السلام. وتأمل كوريا، التي تلتزم التزاما عميقا بتعزيز عملية بناء السلام في الأمم المتحدة، أن تسهم بمساهمات بناءة خلال الدورة السنوية. إن تعزيز الوظيفة الاستشارية للجنة إزاء مجلس الأمن يندرج أيضا في هذا المجال. وبدأت جذور الحوار التفاعلي غير الرسمي بين اللجنة والمجلس تترسخ وتتناول مواضيع هامة. ويعتبر التقييم الدوري على مستوى الخبراء مثالا آخر على التطور التعاوني بين الهيئتين. ومن أجل إحراز المزيد من التقدم، ينبغي تشجيع تفاعلهما بطريقة حاسمة بناءة وأكثر فائدة للجميع بغية التوصل إلى سبيل أفضل للمضي قدما.

ففي العام الماضي، لم يتسبب فيروس الإيبولا بالخسائر البشرية الجسيمة فحسب، بل هدد بتقويض إنجازات بناء السلام التي تمت حتى ذلك الحين. وكانت المناقشة المكثفة

للجنة واستجابتها للأزمة حسنتي التوقيت وبناءتين في مواصلة الاهتمام والدعم الدوليين. وفي مواجهة هذه التحديات الهائلة، أولينا اهتماما خاصا للدور الحاسم للنساء بوصفهن بانيات السلام كل يوم. وقد آن الأوان للتركيز على إعادة عملية بناء السلام إلى مسارها الصحيح، مع المساعدة في بناء قدرة البلدان المتضررة على الحوكمة القادرة على التحمل والانتعاش الاقتصادي. وسوف تواصل جمهورية كوريا المشاركة في عملية إعادة البناء تلك.

ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على أهمية القيادة الوطنية في عملية بناء السلام. وتبدأ العودة إلى النزاع، في أغلب الأحيان، من الداخل وليس من الخارج. ولا يمكن توطيد السلام دون تحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية. ويحدونا الأمل في أن تعطي القيادات الوطنية الأولوية لشمول الجميع في عملية إعادة البناء في المضمار الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن المضمار السياسي، ونأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة المحددة حسب الطلب إليهم في هذا الصدد.

وأخيرا، نحن نؤيد خطة عمل صندوق بناء السلام للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، التي تتناول الديناميات العابرة للحدود وتكفل تعزيز برامج التي تراعي نوع الجنس. وقد تبرعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للصندوق حتى الآن بمبلغ ٥,٥ ملايين دولار، وسوف تستمر بالاشتراك في مساعي التمويل.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم. ونود أيضا أن نشكر السفير دي آغويار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل، على عرضه لتقرير لجنة بناء السلام في دورتها الثامنة (A/69/818)، وأن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به خلال العام الماضي بصفته رئيسا للجنة. ونود أن نهنئ السفير سكووغ، الممثل الدائم للسويد، على انتخابه رئيسا جديدا، ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد.

يعتبر بناء السلام من المجالات المبتكرة في عمل الأمم المتحدة بشأن السلم والأمن. وهو ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة فيما يتعلق بوفائها بالتزاماتها في مجال صون السلام والأمن الدوليين. إن نظام الأمم المتحدة لبناء السلام يعمل عموماً بشكل جيد، منذ إنشاء اللجنة في عام ٢٠٠٦. وقد اضطلعت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام بمهامهم بتنسيق وثيق فيما بينهم، وحرصوا على تنفيذ ولاياتهم المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. فقد نسقوا على نحو فعال الدعم الدولي للتعمير بعد انتهاء النزاع في البلدان المدرجة في جدول الأعمال. وتحققت إنجازات ملحوظة، كما هو الحال في سيراليون وتيمور – ليشتي وهايتي، وقد حظي ذلك باعتراف البلدان المعنية والمجتمع الدولي على نطاق واسع

وفي الوقت نفسه، تعمل الدول الأعضاء على استكشاف أفكار جديدة لتحسين بناء السلام. وفي نهاية العام الماضي، شرعت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين بالاشتراك مع مجلس الأمن، في إجراء استعراض شامل لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة بوصفه مهمة رئيسية للمنظمة هذا العام، مما سيساعد الدول الأعضاء على استعراض تجارب بناء السلام على مدى العقد الماضي، وأوجه فشلها ونجاحها، واستكشاف السبل الكفيلة لتحسين أساليب البناء السلام. والصين مستعدة للانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى في المشاركة بنشاط في عملية الاستعراض الشامل، كما تتوقع أن تؤدي نتائجها الإيجابية دوراً بناءا في مساعدة الأمم المتحدة على للوفاء بالتزاماتهاعلى نحو أفضل في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بمسألة كيفية تحسين بناء السلام، تود الصين اقتراح النقاط الأربع التالية.

أولا، ينبغي أن تمسك البلدان المعنية بزمام بناء السلام وأن تضطلع فيه بدور ريادي. يكمن العامل الأساسي لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في بلدان مرحلة ما بعد النزاع، في الجهود التي تبذلها البلدان نفسها. وعندما ينفذ المجتمع الدولي دعمه من أجل بناء السلام، فإنه ينبغي احترام قيادة البلدان المعنية، وأن يقدم لها الدعم البناء وفقا لرغبات هذه البلدان وأن يتجنب التجاوزات أو محاولة تحمل المسؤولية الكاملة والقيام بكل الأعمال، الأمر الذي يشكل انتهاكا لمبدأ الملكية.

ثانيا، ينبغي تصميم بناء السلام وفقا للظروف المحلية. وتتعامل بلدان مرحلة ما بعد النزاع مع الحالات المتنوعة بتركيز وبرامج وأساليب مختلفة. ولتحقيق نتائج أفضل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدأ من الحالات التي تنفرد بها البلدان المعنية، من أجل وضع برامج بناء سلام محددة الأهداف، والتي من شأنها أن تكفل اتساق المساعدة الدولية مع احتياجات هذه البلدان. إن استنساخ نفس الطرائق أو تطبيقها بشكل صارم في بلدان مختلفة، يمكن أن يسبب المزيد من المشاكل بدلا من أن يحقق النتائج المرجوة ويعزز الأداء السلس لعملية بناء السلام.

ثالثاً، إن بناء السلام ينبغي أن يجمع بين كل من الأهداف القصيرة الأجل والأهداف المتوسطة والطويلة الأجل.

ينبغي أن يكون الهدف الأساسي لبناء السلام هو مساعدة البلدان المعنية على تعزيز قدرتها على الاكتفاء الذاتي من أجل تحقيق التنمية بمفردها. وهذه مهمة شاقة ومعقدة وطويلة الأجل، وقد لا تتحقق بين عشية وضحاها. ولكسب فهم وتأييد الشعوب في البلدان المعنية، ينبغي استخدام مختلف الوسائل لتحقيق النتائج المبكرة لبناء السلام من أجل إرساء الأسس للأهداف المتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

رابعا، يقتضي بناء السلام تعزيز التكامل والتكاملية من أجل تحسين الكفاءة. ويتطلب بناء السلام العديد من المشاركين. وهم يشملون حكومات البلدان المدرجة في جدول الأعمال، الجهات الفاعلة الأخرى والبلدان المعنية والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات الفنية. ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة بوصفها منبرا وتستفيد لأقصى درجة ممكنة من لجنة بناء السلام لتعزيز التنسيق والتكامل من أجل تجنب الازدواجية في الجهود وهدر الموارد. وتشجع الصين الجهات المانحة على استمرار زيادة دعمها لصندوق بناء السلام. ونشدد أيضا على الحاجة إلى توفير وتعزيز كفاءة وفعالية الموارد.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بمشاركة الذين قدموا التهنئة للممثل الدائم للسويد أولوف سكووغ على تولي رئاسة لجنة بناء السلام، والإعراب عن خالص الشكر إلى سلفه في ذلك الدور الهام، السفير دي أغويار باتريوتا.

ترحب أستراليا بمناقشة الجمعية العامة السنوية لهذا العام بشأن تقريري لجنة بناء السلام (A/69/818) وصندوق بناء السلام (A/69/745). إن بناء السلام هو أمر ضروري ومن الأعمال الأساسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. يجب أن تكون جهود بناء السلام متعددة الأبعاد ومتكاملة، وأن تتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية وجهود التنمية الطويلة الأجل، كي تكون فعالة.

ونرحب بتركيز اللجنة المستمر على تعزيز اتساق الالتزامات المتعلقة ببناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها من خلال تسليط الضوء على الثغرات في تقديم الدعم والعوائق التي تعترض سبيل التنمية السياسية والمؤسسية والاقتصادية. وينبغي أن تواصل اللجنة جهودها الرامية إلى بناء التماسك فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة وتنسيق تعبئة الموارد من هذه الجهات، بما في ذلك الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين، والمؤسسات المالية الدولية ووكالات

الأمم المتحدة. وستظل قدرة اللجنة على التنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، عاملا مهما في نجاحها. ونحن نتطلع إلى الفرصة لمناقشة إمكانية التنبؤ بتمويل بناء السلام خلال الدورة السنوية للجنة بناء السلام في وقت لاحق من هذا العام.

نحن نؤيد أيضا الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل بناء بناء شراكات قطرية ومواضيعية على نطاق أوسع، بما في ذلك من خلال تحقيق المزيد من التماسك الإقليمي للحفاظ على السلام وتجنب الانتكاس إلى النزاع. وفي المناطق القريبة من أستراليا، تعطي بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، مثالا جيدا على الكيفية التي يمكن بها للعمل الإقليمي الجماعي أن يحقق السلام المستدام استجابة لأزمة أمنية.

ويوفر استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٥، فرصة سانحة لمواصلة العمل من أجل تحقيق هذا النهج الأكثر تكاملا. ونرحب بالخطوات المتخذة للتأكد من أن هذا الاستعراض يجري بالتنسيق مع استعراض الأمين العام لعمليات حفظ السلام والدراسة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن. ونحن نتطلع إلى فرصة النظر في توصيات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى للخبراء في النصف الثاني من عام ٢٠١٥.

ونعترف أيضا بأهمية صندوق بناء السلام بوصفه آلية لتوفير تمويل سريع ومرن في سياقات ما بعد انتهاء النزاع. ونرحب بتركيز صندوق بناء السلام على منطقة المحيطين الهندي والهادئ حيث هناك مخصصات في عام ٢٠١٤ لنيبال وبابوا غينيا الجديدة والفلبين. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الدور المستقبلي للصندوق في بابوا غينيا الجديدة، مع خطة الأولويات المعتمدة لمنطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وسيكون بدء تنفيذ الأنشطة على أرض الواقع في الوقت المناسب مهما، حيث تدخل اتفاقية بوغانفيل حيزا مدته خمس سنوات لإجراء استفتاء بشأن الوضع السياسي المستقبلي في حزيران/يونيه من هذا العام.

كما نرحب باستمرار تركيز الصندوق على دعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال مبادرته الثانية لتعزيز المساواة بين الجنسين. وكما قال آخرون هنا اليوم، فإن تمكين المرأة هو أمر بالغ الأهمية لبناء السلام الشامل والدائم.

وأخيرا، نتفق مع النتائج التي توصل إليها الاستعراض المستقل المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وبرنامج إدارة الشؤون السياسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بشأن بناء القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبشأن قيمة مستشارين السلام والتنمية. ويقوم هؤلاء المستشارون بدور هام في مساعدة المنسقين المقيمين ذوي الصلة بطريقة استراتيجية تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة داخل البلد، بما في ذلك خوض غمار المحادثات السياسية مع الحكومات.

السيد إيلييتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن تقديم المساعدة في مجال بناء السلام هو أحد أدوات الأمم المتحدة الرئيسية لحل النزاعات بطريقة فعالة، وتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد النزاع ومنع نشوب الأزمات المدمرة. ونؤمن بأن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات وتنفيذ الاستراتيجيات الإصلاحية. ينبغي أن تركز الجهود الدولية على بناء القدرات المؤسسية للبلدان المتضررة بموافقتها، مع احترام السيادة الوطنية والاستقلال السياسي للبلدان التي تتلقى المساعدة. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع القول إن أنشطة بناء السلام لا يمكن أن تتم إلا من أجل بناء الدولة وإعادة بسط سلطة الحكومة، لأن هذه العملية معقدة ومتعددة الأوجه تشمل المساعدات الإنمائية الاقتصادية ومعالجة المسائل الاجتماعية الملحة، بالإضافة إلى الجوانب السياسية. وفي سياق مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، نرى أيضا أن من غير المجدي التركيز بشكل مفرط على المسائل الجنسانية وقضايا حقوق

الإنسان، التي لا ترتبط بحالات الأزمات الرئيسية بشكل مباشر.

وتؤيد روسيا أنشطة لجنة بناء السلام الرامية إلى زيادة فعالية عمل الأمم المتحدة وتعزيز تنسيقها للمساعدات الدولية المقدمة للبلدان الخارجة من النزاع. كما نعرب عن تقديرنا للممثل الدائم للبرازيل على قيادته الفعالة لأعمال اللجنة عام ٢٠١٤. ونحن نتوقع أن يتم تعزيز الزخم الإيجابي الحالي في عملها تحت الرئاسة السويدية.

ونحيط علما بتقرير لجنة بناء السلام عن أعمال دورتها الثامنة (A/69/818). وقد كان جدول أعمال اللجنة مزدحما جداً في العام الماضي. وقد عقدت دورتها الموضوعية الأولى حول موضوع تعبئة الموارد من أجل إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وقد اتسمت في رأينا، بالموضوعية والانفتاح. وأكد الاجتماع أن لدى لجنة بناء السلام تنطوي إمكانات هائلة كمنصة حوار فريدة من نوعها للمناقشات الحكومية الدولية بشأن مسائل بناء السلام العامة الحالية أو تلك المشتركة عبر القطاعات.

وقد لوحظت الجهود المتضافرة للدول الأعضاء في طرائق استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ونتوقع أن يقوم فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام بإجراء دراسة موضوعية وتقديم مجموعة متوازنة من التوصيات إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للنظر فيها، الأمر الذي من شأنه تعزيز فعالية عمل لجنة بناء السلام بوصفها هيئة حكومية دولية تضطلع بدور محوري في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام – على نحو يعكس الامتثال التام للصلاحيات الخاصة التي تتمتع بها الأجهزة الرئيسية لهذه المنظمة العالمية

ونحن نرى أن هناك منطق معين في الموضوع المعلن عنه للدورة الموضوعية الثانية التي ستكرس للمسائل المتعلقة بالتمويل المستدام لأنشطة بناء السلام. ونعتقد أن المناقشات لا ينبغي أن تتجاوز ولاية اللجنة وتهيّئ مسارا بديلا لمناقشة المسائل التي يفترض أن تعالج في إطار غيرها من الهياكل ذات الصلة للجمعية العامة.

وخلال العام الماضي، واصلت اللجنة الاضطلاع بجهود كبيرة لمساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالها، بما في ذلك في إطار التشكيلات القطرية المحدَّدة.

فعلى سبيل المثال، تسنى تغيير شكل وجود الأمم المتحدة في بوروندي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير، وذلك بفضل الجهود التي يبذلها ذلك البلد لحل مسائل ما بعد النزاع والتي تتمثل في التعافي وبناء السلام ولكفالة إرساء السلام واستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار. والمفتاح لتوطيد النتائج الإيجابية يكمن في أيدي البوروندیين أنفسهم، الذين يستطيعون دون تدخل خارجي أو ضغط حل المسائل الناشئة على قدم المساواة. بيد أن العودة إلى النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، حيث جرى فرض ترتيب غير مبرر للأوليات ومن الخارج في بعض الأحيان، وحيث يجري إهدار الموارد المحدودة بالفعل وتبديدها، إلى جانب التدخل في مجالات تقع ضمن اختصاص جهات معنية أخرى، تتطلب تحليلا شاملا من أجل تجنب تكرار تلك التجربة.

يمثل تفشي فيروس الإيبولا تحديا أمام إنجازات لجنة بناء السلام في إحلال السلام والأمن في سيراليون وغينيا وليبريا. وتمكنت اللجنة بسرعة، اعتمادا على قدرات خبرائها، من التكيف مع احتياجات الحكومات والإسهام في الجهود الدولية لمعالجة حالة الأزمة. ولا يزال صندوق بناء السلام يشكل آلية هامة للتمويل السريع الذي يمكن من تخصيص موارد في الأجل الطويل للتعافي والتنمية. ونلاحظ تنسيق صندوق بناء السلام للمساعدة المالية المقدمة إلى الجهود الدولية في البلدان المتضررة من فيروس إيبولا، فضلا عن تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دولار لمشاريع بناء السلام. ونؤكد

على أهمية توزيع البلدان للمساعدة المالية وندعو إلى استخدام الدورة القادمة للجنة بناء السلام بمثابة منتدى لمناقشة المسارات المحتملة نحو تحسين الأدوات الحالية للصندوق وزيادة القدرة على التنبؤ بالتمويل لأغراض بناء السلام.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشيد بالعمل الذي اضطلع به سفير البرازيل، السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الرئيس المنتهية ولايته للجنة بناء السلام، الذي أحرز تقدما هاما وأشرف على أنشطة قوية في عام ٢٠١٤، وهو ما يتجلى بوضوح في تقارير اللجنة (A/69/818) وتقارير صندوق بناء السلام (A/69/745). وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تمنياتي بالنجاح للسفير أولوف سكوغ في عمله على رأس اللجنة خلال هذا العام بالغ الأهمية. وفي ضوء البيان الذي أدلى به في هذا الصباح، فإنني على يقين بأن أولوياتنا واستراتيجياتنا صحيحة للشروع في الأعمال المقبلة.

وتشدد كولومبيا على أهمية لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بوصفهما عنصرين رئيسيين في ولاية الأمم المتحدة. وبالتالي، نكرر دعمنا والتزامنا، بوصفنا عضوا جديدا في اللجنة خلال هذه الدورة، وكذلك بصفتنا عضوا في الفريق الاستشاري للصندوق بناء على توصية من الأمين العام.

فيما يتعلق بتقرير لجنة بناء السلام، ترى كولومبيا أن من الأهمية بمكان مواصلة النقاش بشأن ضرورة الاتساق في جميع سياسات وأنشطة بناء السلام. وقد أحرزت الدورة السنوية الأولى للجنة في عام ٢٠١٤ تقدما كبيرا في تحديد المجالات التي يمكن أن تستفيد من زيادة تنسيق العمل. وسيُعزز ذلك بتحديد الثغرات وتنفيذ الأنشطة، فضلا عن تنسيق الدعم داخل المنظمة وعلى الصعيد الثنائي ومع أصحاب المصلحة الآخرين. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على العمل المشترك الذي تضطلع به اللجنة مع مكتب دعم بناء السلام ومع صندوق بناء السلام. وأدت مواءمة مهامها واستراتيجياتها المتكاملة التي تهدف إلى زيادة التعاون إلى إحراز تقدم ملموس في البلدان المدرجة في جدول الأعمال.

وندرك الدور المتنامي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات بناء السلام ودورها المتزايد، وبخاصة عن طريق إنشاء رابطات دينامية ومتسقة ذات أولويات قطرية محددة تساعد على تطور العمل في الميدان.

وتتطلب جهود بناء السلام حشد الدعم المالي والتقني والسياسي الطويل والمتوسط والقصير الأجل. وتواجه الآليات الدولية صعوبات حينما تحتاج إلى كفالة تقديم دعم مستدام وحسن توقيت. لذلك، تصر كولومبيا على أهمية تعميق النقاش بشأن موضوع التمويل الذي يمكن التنبؤ به. فالبلدان الخارجة من النزاع تواجه تحديات اقتصادية وسياسية تنطوي على احتياجات كبيرة للموارد. واللجنة هي أنسب محفل للمساعدة على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لحشد الموارد لبناء السلام والدعوة إلى الإفراج عنها في الوقت المناسب.

وتبرز كولومبيا دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام. ومن الأهمية بمكان مواصلة تعزيز إدماج المسألة الجنسانية في عمل اللجنة والصندوق. وينبغي للمرأة أن تصبح عنصرا فاعلا بالغ الأهمية في اتفاقات السلام وفي عمليات المصالحة الوطنية وفي وضع السياسات الوطنية، وكفالة أن تكون جميع هذه العمليات مفتوحة للمسائل الجنسانية منذ بدايتها. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في تلك المجالات.

ولا تزال مواصلة استكشاف طابع ونطاق دور اللجنة الاستشاري لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن أولوية لتحقيق التكامل والتنسيق في عمليات بناء السلام. ومن الضروري مواصلة تبادل الآراء، حتى في بعض الأحيان بطريقة أكثر صراحة وديناميكية، بين تلك الهيئات التابعة للأمم المتحدة، إلى

جانب إجراء تحليل مشترك للتوقعات والتقدم المحرز وتحديد أهداف واقعية.

وأخيرا، تؤكد كولومبيا من جديد اهتمامها بنتائج الاستعراض العشري لهيكل بناء السلام، وتأمل في أن تعزز الدروس المستفادة أثر أعمال بناء السلام في الميدان، فضلا عن قدرة اللجنة وسلطتها في تقديم المشورة بشأن السياسات الرامية إلى تحسين حياة السكان في البلدان الخارجة من النزاعات، والذي يمثل مهمتها الأكثر أهمية في نهاية المطاف. وتنفيذ عملية ناجحة لبناء السلام تستند إلى الملكية الوطنية وتعزيز القدرات الوطنية يمثل الخطوة الأولى نحو قطع الصلة مع الماضي بما شهده من نزاع ومواجهات، وتوفر الفرصة لإرساء الأسس على نحو مستدام لمستقبل واعد للسكان المتضررين.

السيد السيد (مصر): أود بداية أن أتوجه بالشكر للبرازيل على دورها القيادي في رئاسة لجنة بناء السلام، والجهد المبذول في إعداد التقرير السنوي للجنة (A/69/818). وكذلك لمكتب دعم بناء السلام في هذا الصدد. كما أعرب عن تطلع وفد بلدي للتعاون مع السويد خلال رئاستها للجنة للعام الحالي. ونؤكد ثقتنا الكاملة في قدرتها على قيادة أعمالها بنجاح.

إن مصر على اقتناع تام بالدور المحوري الذي تقوم به اللجنة كإطار شامل لتطوير سياسات بناء السلام بالاستعانة بما لدى أعضائها من خبرات ولتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف المعنية ببناء السلام، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة العاملة في البلدان الخارجة من النزاعات، وبين مجلس الأمن والجمعية العامة والشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين في تلك الدول لمنع انزلاقها للنزاع مجددا. وقد أسهمت اللجنة، من خلال اضطلاعها بهذا الدور، في ترسيخ الملكية الوطنية لبرامج بناء السلام وضمان اتساق الجهود الدولية مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية، وذلك إدراكا لعدم وجود نموذج واحد يصلح للتطبيق على جميع الدول. كما عملت اللجنة على دعم أطر التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية للتوصل لحلول مبتكرة ومستدامة للمشاكل التي تواجه تمويل برامج بناء السلام. إن التقرير يعكس العدد الكبير من المواضيع التي تناولتها أعمال اللجنة لعام ٢٠١٤، والتي سيمثل البعض منها موضوعا رئيسيا على جدول أعمال اللجنة للعام الحالي.

أود أن أبرز عدداً من تلك الموضوعات:

أولاً، عقدت اللجنة خلال العام الماضي دورتها السنوية الأولى حول موضوع توليد الموارد ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في الدول الخارجة من نزاعات والتي سيتم البناء على نتائجها من خلال الدورة السنوية الثانية التي ستُعقد تحت شعار ”التمويل القابل للتنبؤ لبناء السلام“، لبحث سُبل معالجة نقص الآليات الحكومية الملائمة لتوفير التمويل العاجل والمرن والمستدام، وكذلك تعزيز القدرات الوطنية لتوليد الموارد المحلية والتحكم في التدفقات المالية غير المشروعة وإدارة المساعدات.

ثانيا، استكملت اللجنة الأعمال التحضيرية لعملية الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام والتي تهدف إلى تطوير هيكل وآليات عمل لجنة بناء السلام بما يتناسب مع التحديات الحديثة والاحتياجات الفعلية للدول الخارجة من نزاعات، وبما يزيد من فعالية منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم لتلك الدول. وتتطلع مصر إلى المشاركة بفعالية في عملية المشاورات الحكومية التي ستعقد في النصف الثاني من العام الجاري حول نتائج الدراسة التي يجريها فريق الخبراء.

ثالثا، إلى جانب ما تقوم به لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القُطرية من حشد للدعم الدولي لأنشطة بناء السلام في الدول الخارجة من نزاعات، أود أن أشيد بالدور المحوري الذي تقوم به اللجنة في التعامل مع أزمة انتشار فيروس الإيبولا الذي يمثل أخطر أزمة صحية يشهدها العالم خلال السنوات

الأخيرة. فقد أسهمت اللجنة بتوعية المجتمع الدولي في مرحلة مبكرة بالمخاطر التي تمثل تهديدا لما تحقق من مكتسبات خلال السنوات الماضية على صعيد بناء السلام في الدول الثلاث المدرجة في جدول أعمال اللجنة. كما ساهمت في صياغة استراتيجيات الأمم المتحدة للتصدي للفيروس بسرعة.

تولي مصر أهمية فائقة لتحقيق المزيد من التنسيق وتكامل الأدوار بين منظومة بناء السلام في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولذا فقد استضاف مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على فض النزاعات، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، ورشة عمل دولية بالقاهرة في كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٤ حول الأبعاد الإقليمية لأنشطة بناء السلام، وتحديدا دور الأطراف الإقليمية في دعم بناء مؤسسات الدولة وتدعيم العمليات السياسية بالدول الخارجة من النزاعات، وستمثل نتائج ورشة العمل تلك مساهمة بمنظور أفريقي في عملية المراجعة الجارية لهيكل بناء السلام. فضلا عن ذلك، تؤكد مصر أهمية ملكية الدول الأفريقية لبرامج بناء السلام بها، وهو ما تسعى مصر لتحقيقه من خلال المبادرة التي تقدمت بها لإقامة مركز للاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات، وذلك بهدف تدريب الكوادر الأفريقية التي تساهم في بناء المؤسسات الوطنية في مرحلة ما بعد النزاع.

ختاما، لا تفوتني الإشارة إلى تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/69/745) والإشادة بدور الصندوق في تقديم الدعم لأنشطة بناء السلام في أكثر من ٢٠ دولة، وذلك بالرغم من محدودية الموارد وزيادة الاحتياجات. ونؤكد في هذا الإطار على أهمية إيجاد التنسيق الكافي بين صندوق بناء السلام، والشركاء الدوليين؛ خاصة صندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي؛ وكذلك بعثات الأمم المتحدة، ووكالاتها العاملة في الميدان لزيادة فاعلية التمويل الموجه من الصندوق إلى أنشطة بناء السلام، وكذلك التوصل إلى حلول مبتكرة ومستدامة تسهم في توفير تمويل أكثر مرونة واستجابة للاحتياجات الفعلية على الأرض.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا بيان الاتحاد الأوروبي. أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أبدأ بالإعراب عن تقديري للرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير أنطونيو دي آغِيار باتريوتا، على إدارته لأعمال اللجنة خلال العام الماضي. وأتمنى للرئيس الجديد، السفير أولوف سكوغ كل النجاح في رئاسته للجنة. نشيد بالعمل الذي يقوم به رؤساء التشكيلات، وكذلك عمل رئيس الفريق العامل التابع للجنة بناء السلام المعني بالدروس المستفادة. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لمساعد الأمين العام، أوسكار فيماندیث – تارانكو وأعضاء فريقه المقتدرين في مكتب دعم بناء السلام على عملهم وجهودهم المتفانية.

ما برحت كرواتيا نصيرا قويا للجنة بناء السلام منذ نشأتها. وقد أيدنا بقوة إنشاء اللجنة وعملنا عضوا فيها في دورتها الأولى. كنا نؤمن بأهمية عملها في ذلك الوقت، وما زلنا نؤمن به الآن.

أما فيما يتعلق بأعمال لجنة بناء السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فأود أن أتطرق بإيجاز إلى تطورين هامين في أعمال اللجنة: استجابة اللجنة لأزمة فيروس الإيبولا ودورتها السنوية الأولى على الإطلاق. ونود أن نبرز دور اللجنة في استرعاء انتباه المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى ما تخلفه أزمة فيروس الإيبولا من أثار على المكاسب التي تحققت في مجال بناء السلام في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا منها والواردة كذلك في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ونرحب بعقد لجنة بناء السلام لدورتها السنوية الأولى في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ونأمل أن تسهم تلك الصيغة في مستوى أعلى من الالتزام والملكية من جانب أعضاء اللجنة لجدول أعمال

لجنة بناء السلام، وهي عنصر أساسي في ضمان تحقيق اللجنة لإمكاناتها الواسعة.

نتطلع قُدما إلى الدورة السنوية الثانية المزمع عقدها هذا العام والتي تركز على التمويل القابل للتنبؤ لبناء السلام. يكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة بالنظر إلى الزيادة على طلب الدعم المالي، سواء أكان من جانب مستخدمين جدد أو من خلال زيادة عدد البرامج الحالية. وعلى الرغم من ذلك، لا بد لنا من القول أن كله يأتي على النقيض من الفجوة المتبقية في التمويل.

إن بناء السلام يتطلب التزاما مستداما ومنسقا من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. ويتطلب أيضا شمول الجميع. ونرى أن تمكين المرأة يسهم إلى حد كبير في تعزيز الشمولية والتماسك في حالات ما بعد الصراع. لذلك نرحب بما تعلقه لجنة بناء السلام من أهمية على دور المرأة في بناء السلام وفي مساهمتها في بناء السلام. ونشيد بكون خطة أعمال الصندوق للفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦ التي اعتُمدت في العام الماضي تتوخى تعزيز البرامج التي تراعى فيها الاعتبارات الجنسانية من خلال إطلاق المبادرة الثانية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

لقد تطور بناء السلام تطورا كبيرا منذ عام ٢٠٠٥، ويتفق الكثيرون على وجوب تكيف لجنة بناء السلام مع بيئة سريعة التغير. وفي ذلك السياق، نتشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي لنا الاستفادة القصوى من استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل بناء السلام لكي يصبح أكثر أهمية وفعالية قدر الإمكان. نعتقد أنه ينبغي لعملية استعراض هيكل بناء السلام أن تكون مرتبطة بعمليات الاستعراض الأخرى الجارية حاليا، وبالتحديد، استعراض عمليات حفظ السلام واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) علاوة على وضع جدول أعمال جديد للتنمية المستدامة. وينبغي أن تكون جميع تلك العمليات جريئة وطموحة في توصياتها وأن تقيم صلات قوية بين السلام، والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان.

إن عملية بناء السلام تتطلب جهودا تعاونية بين طائفة من الجهات الفاعلة، وثمة حاجة إلى تركيز متوازٍ على المسائل السياسية، والأمنية والإنمائية. ونعتبر الحكم الصالح عنصرا جوهريا في عمليات بناء السلام. وفي ذلك السياق، نعتقد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام، ومجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونشدد على أهمية تحقيق مزيد من التماسك الإقليمي بوصفه عاملا رئيسيا في مساعدة البلدان على استدامة السلام وتحاشي العودة إلى الصراع.

وعلاوة على ذلك، نحيط علما بتزايد التحديات الأمنية. وبينما نشعر بالقلق إزاء احتمال انتشارها بشكل عام، فإننا في الواقع نشعر بالقلق الكبير إزاء انتشار الإرهاب. فهذا يبين الحاجة إلى تمويل المشاريع التي لا تكون عادة موجهة نحو بناء السلام.

ينبغي التشديد على أن الملكية الوطنية والمسؤولية وبناء القدرات الوطنية المرتكز على احتياجات وطنية محددة لا بد من أن تكون في صميم أي جهد لبناء السلام. وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيبا خاصا بالآليات التوجيهية الجديدة التي وضعها الصندوق مع بعثات الأمم المتحدة والهادفة إلى ضمان ملكية وطنية أنجع وتوجيه استراتيجي للمشاريع.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على دعم كرواتيا المتين لجهود الأمم المتحدة في بناء السلام وعلى التزامنا القوي بالعمل مع اللجنة.

السيد فان در فليت (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب هولندا بمناقشة اليوم وبتقرير لجنة بناء السلام عن

دورتها الثامنة (A/69/818) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/69/745).

نؤيد البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

أعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة لي للكلام وتكرار التزام هولندا ببناء السلام. إن بناء السلام أمر بالغ الأهمية لمعالجة الفجوة بين الأمن والتنمية في البلدان الضعيفة في فترة ما بعد انتهاء الصراع.

قبل الاسترسال في بياني، أود أن أشكر الرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير أنطونيو دي آغيار باتريوتا، على التزامه وإنجازاته في العام الماضي. أود أيضا أن أهنئ السفير أولوف سكوغ على انتخابه رئيسا جديدا للجنة بناء السلام. أخيرا، أود أن أشكر مكتب دعم بناء السلام ومساعد الأمين أوسكار فرناندیث – تارانكو على دعمها المستمر.

إن التقريرين السنويين قيد المناقشة اليوم شاملان ويشيران إلى تعقد التحديات التي تواجه بناء السلام. وبوسع مملكة هولندا إدراك هذا التعقد كوننا منخرطين في أنشطة بناء السلام في العديد من بلدان العالم. ونعتقد أن للأمم الدور دورا أساسيا تؤديه عندما يتعلق الأمر بحفظ السلام وبناء السلام. لذلك كانت مملكة هولندا نصيرا قويا لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام منذ إنشائه، على الصعيدين السياسي والمالي على حد سواء. وللدلالة على ذلك، تبرعت هولندا في العقد الماضي لصندوق بناء السلام بأكثر من ٥٠ مليون يورو، وبهذا تكون في المرتبة الأولى من بين أكبر المانحين للصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هولندا عضو نشط في تشكيلة بوروندي، ويسعدنا أن نكون أعضاء في اللجنة التنظيمية مرة أخرى.

اتسم عام ٢٠١٥ بالاستعراضات. إنه العام الذي نقيّم فيه ما تعلمناه لكي نكون مستعدين بصورة جماعية للتحديات المقبلة. وتتطلع هولندا إلى تقديم مساهمة فعالة في استعراض هيكل بناء السلام. في ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبرز بإيجاز أربع مسائل هامة.

أولا، إن الوقاية من نشوب الصراع أفضل من علاجه. كان أحد الأهداف الأصلية لهيكل بناء السلام التطرق إلى هذه المسألة بالتحديد. ونعتقد أنه ينبغي استخدام كامل ترسانة الأدوات المتاحة للأمم المتحدة إلى الحد الأقصى لها فيما يتعلق بالإنذار المبكر والعمل المبكر.

ثانيا، فيما يتعلق بالصلة بين حفظ السلام وبناء السلام، من الضروري تضمين عناصر بناء السلام في بعثات الأمم المتحدة وفي المرحلة التي تلي العملية الانتقالية للبعثة لمنع العودة إلى الصراع. لذلك من المهم موائمة استعراض هيكل بناء السلام مع استعراض عمليات السلام. لقد تم التشديد على هذه النقطة خلال المؤتمر الإقليمي المعني بعمليات السلام الذي نظمته هولندا في شباط/فبراير. بالإضافة إلى ذلك، من المهم الموائمة مع استعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لأنه ينبغي لاعتماد أي منظور جنساني أن يأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات أثناء الصراع، وينبغي لمرحلة التعمير التي تلي انتهاء الصراع أن تكون جزءا من نهج متكامل في مجالي حفظ السلام وبناء السلام.

ثالثا، ربما يكون أهم درس تعلمناه هو أن بناء السلام عملية متعددة الأبعاد. وإن تعزيز السلام، والعدالة والتنمية في البلدان الضعيفة يتطلب نهجا شاملا. ويتطلب رؤية واستراتيجية واضحتين فيما يتعلق بالأهداف المشتركة، يكملها استمرار الالتزام السياسي، والتمويل من أجل التنمية والطرق الكفيلة بتوفير الأمن بطريقة فعالة ومساءلة. لقد اكتسبت هولندا خبرة كبيرة في هذا النهج خلال العقد الماضي، كما يتجلى ذلك، على سبيل المثال، من خلال مساهمتنا في بعثة حفظ السلام المتكاملة في مالي، حيث عملنا على تكييف برامجنا للتعاون الثنائي وفقا لذلك.

رابعا، تؤمن مملكة هولندا بالعمل في شراكة. لذلك من الأهمية الحيوية مواصلة العمل بتعاون وثيق مع الدول المتلقية للمساعدة وضمان الاستماع إلى أصواتها في عملية الاستعراض.

إن خطة بناء السلام خطة شاملة. ولهذا السبب، نرحب ترحيبا حارا بالاختصاصات الواسعة لاستعراض هيكل بناء السلام الذي ينظر على نحو يتجاوز مؤسسات بناء السلام الأساسية ويأخذ في الحسبان أداء منظومة الأمم المتحدة ككل. وفي ذلك السياق، تتطلع هولندا أيضا إلى الدورة السنوية للجنة بناء السلام المزمع عقدها في حزيران/يونيه، حيث ستتم فيها مناقشة التمويل القابل للتنبؤ لبناء السلام وكسر طوق الصوامع والخروج منه.

في الختام، ستظل هولندا شريكا في السلام، والعدالة والتنمية. وبناء على ذلك، اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد دعمنا القوي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري لسفير البرازيل، أنطونيو دي آغيار باتريوتا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، على عرضه لتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثامنة (A/69/818). وأود أيضا أن أشكره على ما تحلى به من تفانٍ والتزام شديد بإدارة أعمال اللجنة خلال العام ٢٠١٤. كذلك أشكر سفير السويد، أولوف سكوغ، الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، على بيانه.

ترحب رواندا بتقرير لجنة بناء السلام وتقرير صندوق بناء السلام (A/69/745) اللذين يوفران تحليلا شاملا للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ توصيات استعراض عام ٢٠١٠، علاوة على استمرار التحديات التي يتعين على اللجنة التصدي لها، بينما تقدم الدعم للبلدان الخارجة من حالات الصراع.

إن المواضيع المشمولة في التقرير المعروض على الجميعة اليوم تبين نطاق تلك التحديات. لذلك برزت اللجنة بوصفها صوت ضميرنا الذي ينادي من أجل زيادة درجة الالتزام وزيادة الجهود الجماعية لضمان الارتقاء بنا إلى مستوى توقعات الشعوب والمجتمعات التي تطمح إلى إحلال السلام والتنمية.

يود وفدي أن يبرز أهمية البناء على مجالات التركيز الهامة المحددة في عام ٢٠١٤، وبالتحديد التحضير لدورتها السنوية الأولى وعقدها في حزيران/يونيه؛ والأعمال التحضيرية لاستعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥؛ وتعميم المنظور الإقليمي في عمل اللجنة. كذلك نلاحظ انخراط اللجنة بشكل خاص في التشكيلات القُطرية لبلدان بعينها من خلال التركيز المستمر على وظائفها الرئيسية الثلاث، ألا وهي، إسداء المشورة والدعوة وتعبئة الموارد.

نحيط علما مع التقدير بتركيز اللجنة على البلدان المتضررة بفيروس الإيبولا والعمل معها مما كان له أثره على السلم والأمن والتنمية.

وقد أسهمت اللجنة في استمرار الاهتمام الدولي الذي حد من انتشار المرض وقلل من تأثيره إلى أدنى حد، ولا سيما على صعيد المكاسب ذات الصلة ببناء السلام التي تحققت في البلدان المتضررة. وينبغي لأصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، الحفاظ على هذا الزخم من أجل استدامة المكاسب الأخيرة من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة.

وفيما يتعلّق بتعبئة الموارد، ندعو إلى استمرار الدعوة بالنيابة عن البلدان المدرجة في جدول الأعمال، والمساعدة في تأكيد التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي المُحرز لاجتذاب المساعدات والاستثمارات. وندعو أيضاً إلى تحديد منطلقات الاستفادة من إمكانات المؤسسات والقطاع الخاص وغيرهما من الجهات المانحة غير التقليدية.

وفيما يخص التشكيلات القطرية المخصصة، نرحب بهذه المشاركة في بوروندي حيث أشرفت التشكيلة القطرية هناك على التخطيط لنقل المسؤوليات من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى حكومة بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك تكثيف المشاركة مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين في ذلك البلد فيما تشهد بوروندي توترات سياسية قبل الانتخابات العامة. وزيارة السفير بول سيغر (سويسرا)، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي إلى رواندا في أيار/مايو من العام الماضي، وكذلك إلى مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تستحق الثناء في هذا الصدد.

وإذ تضع رواندا في اعتبارها الدور الإيجابي للمرأة في التعمير بعد انتهاء النزاع، فقد رحبت بنظر اللجنة في البعد الجنساني لأنشطة بناء السلام. كما رحبنا بالتوصيات الصادرة عن الحدث الخاص المعقود في ٣ أيلول/سبتمبر العام الماضي تحت عنوان ”النساء، بانيات السلام كل يوم“. وينبغي أن تشجع اللجنة تنظيم أحداث من هذا القبيل بصورة دورية، ليس في نيويورك فحسب، بل أيضاً في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، وكذلك بالنيابة عن المجموعات الإقليمية ذات الصلة.

وبشأن أساليب العمل، نشجع اللجنة على تحديد وتوثيق الممارسات الجيدة في السنوات العشر الماضية، بما في ذلك عن طريق تشجيع التعلم المتبادل بين التشكيلات. ونعتقد أن الأمم المتحدة كان ينبغي لها أن تتمكن منذ عام ٢٠٠٥ من تحديد مجموعة من الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن سبل زيادة فعالية الدعم المقدم للجهود الوطنية لبناء السلام والحفاظ عليه. ورغم التطورات الإيجابية في هذا الصدد، ما زالت هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم.

ونأمل أن يتيح استمرار الاستعراض الفرصة لتناول المشهد الأوسع نطاقاً لاستجابة الأمم المتحدة في حالات ما بعد النزاع والسبل التي يمكن بها تكييف الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام لتعزيز هذه الاستجابة.

ونأمل أيضاً أن يساعد الاستعراض في تعزيز الجهود الرامية إلى الدفع باتجاه علاقة أكثر فعالية وتكاملا بين لجنة بناء السلام والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونشجع اللجنة على مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز المهمة الاستشارية وتحسين التفاعل مع مجلس الأمن – ولا سيما عن طريق عقد اجتماعات تقييم دورية على مستوى الخبراء – فضلاً عن الحوار التفاعلي غير الرسمي بين أعضاء المجلس وفريق رؤساء التشكيلات التابعة للجنة. وقد سمحت تجربة رواندا بوصفها المنسق السابق لعملية التقييم هذه، خلال مدة عضويتنا في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، للمجلس بالنظر في نطاق الوظيفة الاستشارية للجنة وطريقة التفاعل عندما تكون البلدان مدرجة في جدول أعمال الهيئتين معاً. كما أتاحت للمجلس تلقي معلومات مستكملة بانتظام من البلدان المدرجة على جدولي الأعمال هذين.

أختتم بياني بالتطرق بإيجاز إلى تقرير صندوق بناء السلام. لقد لاحظنا أن هناك زيادة كبيرة في المساهمات في عام ٢٠١٤ مقارنة بمستوى عام ٢٠١٣. ونشكر الدول الأعضاء والجهات المانحة التي قدمت مساهمات قيمة.

ورحبنا بالاستعراض الدوري الجاري بتكليف من الجمعية العامة لصندوق بناء السلام لتوجيه عملية تنقيح خطة أعمال الصندوق في عام ٢٠١٤، ونأمل أن يتمكن الصندوق من النمو من حيث الحجم والنطاق من أجل مواصلة تعزيز إسهامه في زيادة حجم مساهمات الأمم المتحدة لبناء السلام في البلدان الخارجة من النزاع وجعلها أكثر اتساقا.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): كما ذكر آخرون قبلي، كانت السنة الحالية بالغة الأهمية لهيكل بناء السلام، حيث أنه سيخضع للاستعراض الثاني لها في أعقاب استعراض عام ٢٠١٠. وترحب سويسرا بالنهج المختار للاستعراض والذي يتألف من مرحلتين، وهما التقرير الذي أعده فريق الخبراء الاستشاري استنادا إلى دراسات الحالات الإفرادية، ثم تعقبه عملية حكومية دولية. وبالمقارنة مع عام ٢٠١٠، ينبغي أن يولد الاستعراض متابعة محسّنة للتوصيات المنبثقة عن مفاوضاتنا.

وترحّب سويسرا بالجهود الجارية التي يبذلها الفريق الاستشاري من الخبراء، تحت إشراف السفير غيرت روزنتال، وتظل مستعدة لتبادل خبراتها بصفتها رئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي في لجنة بناء السلام مع الخبراء؛ وبوروندي واحدة من خمس دراسات إفرادية.

وكما تعلم الجمعية، يشتمل الاستعراض الحالي على نطاق أوسع. وفي الوقت نفسه، أطلق الأمين العام استعراض عمليات حفظ السلام. وفي حين أن العمليتين تختلفان، فهما تتداخلان في العديد من المواضيع. ولذلك، فإن التنسيق الوثيق بين عمليتي الاستعراض والتوصيات الصادرة عن فريقي الخبراء هو أمر مستصوب.

ويجب أيضاً تجنب التهميش فيما يتعلق باستعراض هيكل بناء السلام – فيجب التأكد من إيلاء الاهتمام اللازم من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة.

والنقطة الأخيرة ذات أهمية متزايدة بالنظر إلى استعراض تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخاصة الممارسة الواسعة لصياغة أهداف التنمية المستدامة، وهو بند إضافي على جدول أعمال الجمعية العامة في هذا العام. ومع ذلك، فهو يمثل أيضا فرصة حقيقية لتحقيق التآزر.

وفي هذا السياق، نقترح اغتنام فرصة الاستعراض للنظر في تحسين سبل استخدام هيكل بناء السلام، ليس في حالات ما بعد الصراع وحسب، بل أيضاً في منع نشوب النزاعات. وتبين التجربة أن عوامل ما بعد انتهاء النزاع غالباً ما تظهر قبل نشوبه. وعندما تركّز جميع الجهود على هيكل الوقاية، فلماذا لا تكون هناك فائدة من وراء تعامل لجنة بناء السلام مع حالات النزاعات المحتملة بهدف الحفاظ على السلام؟ ومن الواضح أن التزاما كهذا يجب أن يتم بالاتفاق مع البلد المعني من أجل احترام الملكية الوطنية. ولكن الحقيقة أن في وسع لجنة بناء السلام تهيئة بيئة ملائمة تتسم بالمرونة والتي يمكن أن تشجع البلدان المتأثرة على مناقشة الحالة مع لجنة بناء السلام، ولا سيما إذا كان البديل هو إدراجها في جدول أعمال مجلس الأمن.

وفي سياق مناقشة المراحل الهامة بالنسبة للجنة بناء السلام، أود أيضاً أن أناقش الفترة الأساسية لبناء السلام التي تجد بوروندي نفسها فيها. إنها التشكيلة القطرية المخصصة التي تترأسها سويسرا منذ عام ٢٠٠٩. وستظهر الانتخابات المقرر عقدها في ذلك البلد خلال الفترة بين نهاية أيار/مايو وآب/أغسطس من هذا العام مدى تقدم بوروندي نحو السلام والتنمية المستدامة.

بما أن مناقشة اليوم عامة، فسأحجم عن إنفاق وقت أكثر من اللازم على الحالة في بوروندي. ومع ذلك، أود أن أؤكد للجمعية أن التشكيلة ستتابع عن كثب التطورات في ذلك البلد، وستفعل كل ما في وسعها لدعم إجراء انتخابات حرّة وشفافة وسلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع. وفي الوقت نفسه، أدعو جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة إلى دعم البلد والشعب البوروندي في هذه المرحلة الحاسمة الأهمية. وتشكيلة لجنة بناء السلام مستعدة، بالاتفاق مع الحكومة وشريطة إجراء الانتخابات على نحو مرضٍ، لإعادة تركيز

التزامها بدرجة أكبر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذلك لا يعني أننا سنتخلى عن أنشطة السلام. وتبين التجربة لنا أن شعار ”لا سلام بدون تنمية، ولا تنمية بدون سلام“ يتكرر كثيراً لأنه صحيح. ومن المؤكد أن هذا درسٌ مستفاد خلال استعراض هيكل بناء السلام، وهو ما ذكرته في بداية بياني. وترى سويسرا أن كون لجنة بناء السلام هي الهيئة الوحيدة داخل الأمم المتحدة التي تغطي جوانب السلام والتنمية يشكل ميزة كبيرة.

وفي الختام، تود سويسرا أن تعرب عن جزيل شكرها للرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، وكذلك إلى الأمين العام المساعد أوسكار فرناندیث – تارانكو وفريقه على جهودهم القيمة. ونود أيضاً أن نعرب عن دعمنا التام لعمل الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، السيد أولوف سكوغ، سفير السويد.

السيدة فرانكينيه (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد بلجيكا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن نضيف بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

خلال العام المنقضي، حظيت لجنة بناء السلام بالفرصة لتناول مسألة الانتقال عندما يكون هناك خفض لأي بعثة من بعثات الأمم المتحدة وللنظر في التحديات الكامنة في هذه العملية – أي الحفاظ على اهتمام المجتمع الدولي بالبلد المعني ومتابعة العملية السياسية واستمرارية حيث المعونة والدعم للقدرات. إن بوروندي وسيراليون بلدان مدرجان على جدول أعمال لجنة بناء السلام ويجدان نفسيهما في هذه الحالة عينها، في حين أن ليبريا ستشهد، بعد فترة توقف، استمرار تخفيض ملاك موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

وتوضح تلك التحديات حقيقة أن جهود بناء السلام تشكل عملية طويلة تتطلّب التزاماً طويل الأجل واستراتيجية من قبل السلطات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية والمجتمع المدني والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. ويركز التقرير المعروض علينا اليوم (A/69/818) في المقام الأول على أهمية التماسك الاجتماعي وبناء المؤسسات في هذا السياق. وإصلاح القطاع الأمني هو بالتأكيد مثال على ذلك. والطابع الشامل لعملية بناء السلام أساسي للملكية الوطنية. وجميع هذه الجوانب أساسية في عمل لجنة بناء السلام، ولا سيما في سياق صكوك الالتزام المشتركة.

وترحب بلجيكا بالاهتمام الذي يتم إيلاؤه لأعمال لجنة بناء السلام في تعبئة الموارد محليا، مع التركيز بشكل خاص على الحد من التدفقات المالية غير المشروعة والإيرادات المكتسبة من استغلال الموارد الطبيعية. ويمكن أن يوفر وجود الموارد الطبيعية في البلدان الخارجة من النزاع فرصاً ممتازة على صعيد الإيرادات وإيجاد فرص العمل والانتعاش الاقتصادي، ولكنه يجلب أيضاً تحديات معقدة في ما يتعلق بإدارة هذه الموارد ومكافحة الاستغلال غير القانوني لها، وهي تحديات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في عملية بناء السلام.

وترغب بلجيكا أيضاً في التنويه بجهود التوعية التي تضطلع بها لجنة بناء السلام وتشكيلاتها الجغرافية المختلفة فيما يتعلق بالأثر المحتمل لوباء الإيبولا على عملية بناء السلام والاستقرار والرفاه الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في البلدان الثلاثة المدرجة في جدول أعمالها، وهي: ليبريا وسيراليون وغينيا. وكما أعلن قبل يومين وزير التعاون الإنمائي في بلدي، السيد ألكسندر دو كرو، في الحدث الخاص الذي نظمته اللجنة بشأن أزمة فيروس إيبولا، فقد ساهمت بلجيكا بـ ٤٠ مليون يورو لمكافحة الوباء وآثاره من خلال وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وكذلك عن طريق منظمات أخرى مثل أطباء بلا حدود.

كما حذّرت لجنة بناء السلام من الأثر السلبي لعزل تلك البلدان، الأمر الذي كان من شأنه زيادة حالتها سوءاً، ولا

سيما من الناحية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الدور الذي يؤديه القطاع الخاص، وفي هذه الحالة خطوط بروكسل الجوية، التي استمرت في توفير خدمات الطيران إلى تلك البلدان طوال فترة الأزمة، مما مكّن من تقديم المعونة الإنسانية وكذلك تنقل العاملين في المجال الإنساني، ومن ثم تجنب عزل تلك البلدان.

وفي الختام، تود بلجيكا أن تشكر الممثل الدائم للبرازيل، السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، على التزامه وعمله على رأس اللجنة، وأن تتمنى كل النجاح لخلفه السفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد. كما ترحب بلجيكا بالدور الذي يقوم به السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، والدعم الذي يقدمه، فضلاً عن سلفه السيدة جودي تشينغ – هوبكتر، والمكتب الذي ترأسه في دعم الأعمال والأنشطة التي تضطلع بها لجنة بناء السلام. وأخيراً، أود أن أؤكد للجمعية أن بلجيكا ستواصل المشاركة عن كثب في أعمال اللجنة، وأنها ستشارك مشاركة كاملة في عملية استعراض هيكل بناء السلام.

السيدة كولين أورتيغا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثامنة (A/69/818) في ضوء هذه السنة الحاسمة الأهمية التي يجري خلالها استعراض السنوات الخمس الثاني لهيكل بناء السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، برئاسة غيرت روزنتال.

إن الاستئناف المأساوي للصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى والنكسة في التقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام ونشر بعثة واسعة النطاق كبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أمور تدل جميعها على الخطر الكبير للعودة إلى الصراع عندما تكون المؤسسات ضعيفة والتماسك الاجتماعي هشاً.

كما كانت أزمة الإيبولا أيضاً تحدياً أدى إلى دروس مستفادة للجنة، عندما عرّض الوباء للخطر التقدم المحرز في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وأدى منبر الحوار والتنسيق الذي أتاحته اللجنة إلى تبادل الآراء بشأن آثار الأزمة على التنمية الاقتصادية والأمن والحوكمة والمؤسسات السياسية في غينيا وليبريا وسيراليون. كما أظهر الحاجة إلى زيادة الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من وطأة تراجع النمو الاقتصادي والأثر على التمويل العام وقيام الدولة بوظائفها الأساسية في هذه البلدان الثلاثة.

وتدرك المكسيك أن المراحل الانتقالية في بعثات الأمم المتحدة هي أحد المجالات الرئيسية التي يمكن للجنة أن تقدم إسهاماً قيماً فيها. فإلى جانب القدرات الاستشارية، تمثل المشاركة الفعالة للجنة عاملا رئيسيا للانتقال السلس والتدريجي من عملية لحفظ السلام إلى وجود للأمم المتحدة موجه نحو التنمية. ويمكن للجنة تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الاهتمام والدعم من المجتمع الدولي. ويمكن أن تُستخدم أيضاً كمنبر يمكن من خلاله لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الجهات الوطنية والإقليمية والدولية، الإعراب عن وجهات نظرها للإسهام في تحديد الولايات والاستراتيجيات للانتقال من عمليات السلام إلى بعثات بناء السلام.

انطلاقا من ذلك النهج، يود وفدي أن يناشد مجلس الأمن النظر في التحديات التي حددتها اللجنة في العملية الانتقالية وهي: ضمان دعم القدرات التقنية والمالية للأولويات الوطنية لبناء السلام، وتقديم الدعم للحفاظ على العمليات السياسية الشاملة. إن زيادة التفاعل النشط والتعاون بين اللجنة ومجلس الأمن من شأنه حتى أن يجعل مشاركة اللجنة أكثر إنتاجية. ويرى وفدي أن من الممارسات المفيدة للغاية أن يبادر

رؤساء التشكيلات القُطرية المخصصة لبلدان بعينها إلى عقد اجتماعات دورية مع مجلس الأمن بشأن البلدان المدرجة في جدول أعماله. وبالمثل، ترحب المكسيك باقتراح اللجنة إعداد استراتيجية تشمل المنظور الجنساني في عمل اللجنة في كل بلد. وستكون تلك المبادرة مساهمة هامة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

قبل خمس سنوات، ترأست المكسيك مع أيرلندا وجنوب أفريقيا، أول عملية استعراض للجنة بناء السلام. كانت حينها المنهجية والبيئة السياسية للجنة مختلفة تماما. لقد مكّنت نتائج ذلك الاستعراض من تحديد عمل اللجنة بعبارات أوضح، وليس فقط في هيكل بناء السلام، بل أيضا في كفالة إحلال السلم والأمن الدوليين ككل. إن هذا اليوم يبدو أوضح من أي وقت مضى إذا ما نظرنا إلى النكسات في بعض البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة وظهور تحديات جديدة تواجه تلك البلدان، مثل فيروس الإيبولا.

فيما يتعلق باستعراض هذا العام، تعتقد المكسيك أن الاستعراض ينبغي أن ينظر في الجوانب التالية: استعراض عمليات الانتقال من بعثات حفظ السلام؛ إلقاء نظرة على جوانب القصور المنهجية التي تقوض فعالية الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء الصراعات؛ تحسين الولايات والبرامج الرامية إلى إعادة بناء المؤسسات وتعضيد عمليات المصالحة الوطنية؛ النهوض بأساليب العمل وأدوات عمل اللجنة ليتسنى تعزيز ما تقوم به من أدوار في إسداء المشورة والدعم والدعوة. والنظر في سُبل تحسين التماسك والاتساق في قرارات اللجنة، وكذلك زيادة رصد الالتزامات التي تعهدت بها المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

ينبغي الاستفادة من عملية استعراض الخمس سنوات من أجل توليد الأفكار الكفيلة بتعزيز أداء اللجنة والتأثير فيها لتمكينها من تحقيق كامل طاقاتها وتحسين قدراتها على إسداء المشورة للجمعية العامة ومجلس الأمن. سيواصل وفدي المشاركة بشكل بناء في عملية الاستعراض هذه، وكذلك في عمليات الاستعراض الأخرى الجارية حاليا، وبالتحديد استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، والاستعراض الرفيع المستوى لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونأمل من تلك العمليات أن تثمر عن تآزرات وأن يعزز بعضها البعض الآخر لزيادة قدرة استجابة منظومة الأمم المتحدة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقييم مكاتب الأمم المتحدة المتكاملة التي تساعد على توطيد دعائم السلام التي هي في حد ذاتها بعثات سياسية خاصة. وتعمل تلك المكاتب أحيانا في الميدان مع عمليات حفظ السلام ومع التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام.

السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر لجنة بناء السلام والأمين العام على تقريريهما الشاملين (A/69/818 و A/69/74). نتشاطر التحليلات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقريرين.

تؤيد قيرغيزستان تأييدا كاملا أنشطة صندوق بناء السلام بوصفها آلية فريدة من نوعها في مساعدة البلدان على التغلب على النزاعات، وفي حالات ما بعد انتهاء النزاعات، وفي إحلال السلام والاستقرار. وتواصل القيام بدور هام في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ولهذا السبب من المهم للغاية زيادة مساهمات الجهات المانحة من أجل تمكين الصندوق من بلوغ هدف المائة مليون دولار، وأن ينفذ بفعالية خطة عمله لفترة السنتين القادمتين.

تتعاون قيرغيزستان بنشاط مع الصندوق منذ عام ٢٠١٠، عندما خصص الصندوق لقيرغيزستان مبلغ ١٠ ملاين دولار لمشاريع الاستجابة الفورية للحيلولة دون تصعيد النزاع في جنوب البلد. ونتيجة لذلك، تمكنا من التنفيذ تنفيذا فعالا لمشاريع إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وتحقيق

استقرار الحالة. في وفي عام ٢٠١٣، اتخذ قرار استراتيجي هام عندما خصص الصندوق مبلغ إضافي مقداره ١٥ مليون دولار لتحقيق الاستقرار والانتعاش في الأجل الطويل، وفي عام ٢٠١٤، بدأت قيرغيزستان في تنفيذ ١٠ مشاريع. وتشمل هذه المشاريع الأولويات الأساسية لتعزيز سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان، وتطوير الحكم المحلي، والتعليم المتعدد اللغات والهوية المدنية.

أود أن أشدد على أن تلك المشاريع التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة السبع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كلها تمت بتعاون وثيق وفعّال مع مؤسسات الدولة ذات الصلة، وكذلك مع هيئات الحكم الذاتي المحلية والمجتمع المدني. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تنفيذ تلك المشاريع سيزيد من توطيد أركان السلام والاستقرار في البلد ويعزز الوحدة بين الطوائف العرقية. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز اعتماد مفهوم تعزيز الوحدة الوطنية والعلاقات بين الطوائف العرقية، فضلا عن مفهوم سياسة الدولة في المجال الديني.

كذلك أود أن أشدد على أهمية الاستمرار في تعزيز الرصد، والدروس المستفادة، وعمليات التقييم. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التوجيهية المشتركة أنشئت في عام ٢٠١٣ دعما لأنشطة صندوق بناء السلام ووكالات الأمم المتحدة في قيرغيزستان. يمثل ثمانية وعشرون عضوا في اللجنة برلمان البلد، وديواني الرئيس والحكومة، والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة. وتقدم اللجنة توجيهات بشأن خطة أولويات بناء السلام في قيرغيزستان من خلال رصد وتوجيه تنفيذ المشاريع الممولة، وتكفل أيضا تحقيق نتائج رئيسية. وكما ذُكر في التقارير، أحرزت قيرغيزستان تقدما جيدا وكبيرا.

نعتقد أنه ينبغي أن تحظى مسألة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بأولوية عليا. في هذا الصدد، نرحب بمبادرة صندوق بناء السلام بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين لتوسيع نطاق الدعم المقدم من أجل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ونقدر اعتماد صندوق لجنة بناء السلام في العام الماضي مقترحين لمشروعين مخصصين لقيرغيزستان بميزانية تربو على ١,٦ مليون دولار. تهدف تلك المشاريع إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قيرغيزستان، وتهدف أيضا إلى حل مشكلة الحصول على البيانات الموثوقة، ومنع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له بفعالية.

نثق بأن هذه المشاريع سوف تسهم أيضا مساهمة كبيرة في تحقيق خطة العمل الوطنية لقيرغيزستان فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي ضمان زيادة مشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام. ترحب قيرغيزستان أيضا بالنهج الإقليمي لصندوق بناء السلام في إطار خطة عمله للسنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. وتم وضع برنامج بشأن التعاون عبر الحدود، والسلام والتنمية المستدامين، ونأمل من ذلك البرنامج أن يعزز التعاون والتفاعل الإقليمي بين المناطق الحدودية لبلدينا، قيرغيزستان وطاجيكستان.

ستعقد قيرغيزستان انتخابات برلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر. لقد شدد رئيس قيرغيزستان، المزبيك أتامباييف على أهمية عقد انتخابات حرة ونزيهة، باعتبار ذلك معلما على طريق تحول البلد إلى الديمقراطية البرلمانية، فضلا عن تعزيز الوحدة الوطنية من أجل التحرك بحزم نحو التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا مشاريع صندوق بناء السلام في قيرغيزستان. فهي تتصدى للتحديات الرئيسية وتركز على أضعف الفئات في مجتمعنا، وعلى تعزيز الإمكانات على

الصعيدين الوطني والمحلي. ونتوقع من صندوق بناء السلام أن يواصل القيام بدور فعال في المساعدة على تعزيز الاستقرار والسلام والتنمية البشرية. سيواصل وفد بلادي التعاون بهمة مع صندوق بناء السلام ووكالات الأمم المتحدة بتقديم دعمنا الكامل له.

السيد بيترسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): تعرب الدنمارك عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي صباح اليوم.

وفي البداية، اسمحوا لي أن أشيد بالبرازيل، وعلى وجه الخصوص الممثل الدائم السفير باتريوتا، على رئاسته الفعالة والمتميزة للجنة بناء السلام خلال العام الماضي. وأود أيضا أن أشيد بالسويد والسفير أولوف سكوغ على تولي هذه المهمة البالغة الأهمية في السنة القادمة. ويمكن لرئيس اللجنة التعويل على دعم الدانمرك الكامل لتحقيق الأولويات المحددة للعام المقبل.

إن عام ٢٠١٥ عام حاسم لهيكلية بناء السلام في الأمم المتحدة. وقد دعمت الدانمرك بنشاط تأسيسها قبل ١٠ أعوام، وهي ملتزمة بالإسهام في تحقيق عملية الاستعراض لنتائج ناجحة وطموحة خلال هذا العام. وتوجد على المحك قدرة الأمم المتحدة على ضمان إحلال السلام الدائم في حالات ما بعد الصراع. ويقع ذلك في صميم دور المنظمة في مجال حفظ السلم والأمن.

ويجب أن تلقي العملية الاستعراضية نظرة صادقة على كل من النجاحات وأوجه القصور في أداء المؤسسات التي تشكل هيكلية بناء السلام. ويجب أن نحرز تقدما، ونعزز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق الاستقرار في البلدان في حالات ما بعد الصراع والدول الهشة، وفيما يخص ضمان تنفيذ عمليات أكثر فعالية، من الصراع إلى بناء السلام والتنمية، وتعزيز جهود أكثر تماسكا، وتنسيقا وشمولا لبناء السلام على مستوى البلد.

ووباتساع نطاق فضاء الجهات المانحة لديه، يتمتع صندوق بناء السلام بدعم واسع وهو أداة فعالة ضمن هيكلية الأمم المتحدة. وقد ساهمت الدانمرك في الصندوق منذ إنشائه بإسهامات متعددة السنوات في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢. ويجري حاليا التخطيط لالتزام جديد للسنوات القادمة. وما الاستعراض الذي جرى العام الماضي لصندوق بناء السلام، إلا دليل آخر على الإسهام الإيجابي للصندوق. وترحب الدانمرك على وجه الخصوص، بزيادة التركيز على رصد وتقييم أنشطة الصندوق وآثارها. ومن أجل الحفاظ على تأييد واسع للصندوق، من الأهمية بمكان توثيق نتائج أعمال الصندوق بوضوح.

ويجب أن يستمر تركيز مخصصات صندوق بناء السلام على البلدان الأكثر هشاشة في مرحلة ما بعد الصراع. وترحب الدانمرك بشكل خاص بمشاركة الصندوق في الجهود القطرية الهامة مثل تلك المبذولة في الصومال وجنوب السودان ومالي، فضلا عن زيادة التركيز على جهود بناء السلام الإقليمية في المناطق ذات الأولوية مثل منطقة الساحل. والنهج الإقليمي مهم لمعالجة العوامل الكامنة للصراعات والتهديدات العابرة للحدود.

إن المرأة تؤدي دورا حاسما في منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وتدعم الحكومة الدانمركية بقوة طموح الأمين العام لضمان أن توجه ١٥ في المائة من مخصصات الصندوق على الأقل لدعم المساواة بين الجنسين باعتبار أن ذلك يمثل هدفا رئيسيا. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للوصول إلى هذا الهدف الذي يشكل أولوية في أقرب وقت ممكن. ويجب أن تتمثل أولوية أخرى في ضمان أن تصبح قنوات مختلفة من الدعم المالي لبناء السلام، سواء من داخل الأمم المتحدة أو خارجها، أكثر تكاملا وتنسيقا على المستوى القطري.

مع العمليات الثلاث المترابطة التي تجري حاليا، يكتسي استعراض عمليات السلام، واستعراض هيكلية بناء السلام، واستعراض قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتآزر، والتنسيق والتحليل المشترك أهمية حاسمة. وستواصل الدانمرك دعم الجهود الرامية إلى ربط هذه العمليات بعضها ببعض، بهدف تعزيز دور الأمم المتحدة في بناء مجال سلام دائم.

السيد شنغي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس كوتيسا على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة، بناء على تقرير لجنة بناء السلام (A/69/818) وتقرير الأمين العام بشأن صندوق بناء السلام (A/69/745). وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على جودة تقريره بشأن صندوق بناء السلام، الذي عرضه علينا للمناقشة اليوم.

وأود أيضا أن أشكر زميلي أنطونيو باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل والرئيس السابق للجنة بناء السلام، على بيانه الشامل الذي قدمه صباح اليوم. وأهنئه مرة أخرى على ما يتحلى به من مهنيته وكفاءة استثنائية، أبداهما طوال ولايته الناجحة كرئيس للجنة. ورغم أنه قد أتيحت لي الفرصة للقيام بذلك، يجب أن أهنئ مرة أخرى ممثل السويد، السيد أولوف سكوغ، على تولي رئاسة لجنة بناء السلام، وأتمنى له كل التوفيق والنجاح خلال فترة ولايته.

ومن دون الخوض في تفاصيل تقرير اللجنة، أود أن أتناول بعض المقاطع البارزة. أولا، فيما يتعلق بالتوعية والمساعدة والمتابعة النشطة، يمكنني أن أقول بأن اللجنة شاركت في بوروندي، من خلال تشكيلة بوروندي، في تعبئة الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين في سياق متابعة الالتزامات المتبادلة التي جرى التعهد بها في جنيف في ٢٠١٢، خلال مؤتمر قمة الشركاء الإنمائيين لبوروندي. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة الاعتماد من الآن فصاعدا على استنتاجات المائدة المستديرة التي عقدت في بوجمبورا يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ من أجل تركيز العمل في بوروندي على العمليات والتدابير التي لا غنى عنها لإجراء انتخابات ديمقراطية ناجحة في عام ٢٠١٥، وتسريع تنفيذ برنامج التنمية المستدامة في البلد.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز التماسك، فإننا نرحب في بوروندي بحقيقة تكثيف اللجنة أنشطتها الخاصة بالحوار مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين، وخاصة خلال الفترة الحالية من مجريات الانتخابات. وأود أيضا أن أرحب بزيارة رئيس تشكيلة بوروندي، لرواندا واتحاد شرق أفريقيا، فضلا عن الاجتماعات المتكررة للجنة مع البلدان المجاورة. وقد ساهمت دول المنطقة والشركاء الدوليين الرئيسيين إلى حد كبير، في تعزيز تماسك المساعدة المقدمة.

ثالثا، فيما يخص الجوانب الإقليمية لبناء السلام، أود أن أؤكد أهمية البعد الإقليمي. واللجنة في وضع جيد يمكنها من تشجيع المزيد من الانسجام بين الأبعاد دون الإقليمية والإقليمية والقارية والدولية للاستجابة، في مرحلة ما بعد الصراع. وأعادت تجربة اللجنة في بوروندي التأكيد، بأن زيادة التماسكين الإقليمي ودون الإقليمي عاملان رئيسيان في دعم جهود بناء السلام. ويظل من الضروري الاستمرار في مراعاة وجهات النظر الإقليمية ودون الإقليمية في أعمال اللجنة.

وتؤكد التجربة في البلدان المدرجة في جدول الأعمال، أهمية التجارب الإقليمية فيما يخص الصراعات. وفي الواقع، قد تفضل العديد من البلدان تلقي المساعدة والمشورة من الدول الأقران من منطقتها، ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تكون في وضع أفضل للتدخل في الوقت المناسب، والمساعدة على اتخاذ القرارات، لإيجاد الحلول المناسبة لبعض القضايا الحساسة. وبطبيعة الحال، فنحن سعداء للغاية، بتركيز اللجنة كذلك، خلال الفترة التي يغطيها التقرير المعروض علينا، على أهمية

تعزيز التماسك الإقليمي، الذي لا غنى عنه لمساعدة البلدان على الحفاظ على السلام، ومنع العودة إلى الصراع.

وقد أبرزت التطورات الأخيرة التي شهدتها البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة الدور الأساسي الذي يمكن، بلوينبغي، أن تقوم به البلدان المجاورة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية بصفتها جهات شريكة أساسية في العمليات السياسية وفي التصدي للعوامل التي تسبب عدم الاستقرار. ولذلك يجب على اللجنة أن تعزز ترسيخ أوجه تعاونها مع البلدان الأفريقية، التي هي أيضا أعضاء في اللجنة، وتحديدا الجيران المباشرين للبلدان المدرجة في جدول أعمالها. وينبغي للجنة أيضا أن تواصل التركيز على تعزيز روابطها المؤسسية وتعاونها مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية المهتمة بهدف الاستجابة بصورة أكثر فعالية للمشاكل والفرص الخاصة بكل بلد.

رابعا، فيما يتعلق بالمسائل الشاملة، مثل مكافحة وباء الإيبولا، ومراعاة البعد الجنساني، نرحب بالتزام اللجنة بالقيام بحملة في نيويورك لزيادة الوعي بشأن الآثار الطويلة الأجل المحتملة لأزمة فيروس إيبولا على السلام في البلدان المتضررة واستقرارها وتماسكها الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية بها. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية خلال فترات ما بعد انتهاء النزاع، يستحق البعد الجنساني لبناء السلام اهتماما خاصا والتزاما طويل الأمد. ونعتقد أنه لكي نبدأ على أساس متين، يجب أن يؤذن للمرأة بالمشاركة في مفاوضات السلام وأن تكون جزءا من العمليات الانتقالية خلال فترة ما بعد انتهاء النزاع.

خامسا، يود وفد بلدي التأكيد على أهمية بناء السلام للصلة بين برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. والجانبان مثل وجهين لنفس العملة. ومع ذلك، هناك صلة وثيقة بين نزع السلاح والتسريح والإدماج وإصلاح قطاع الأمن بالمعنى الأوسع نطاقا. لذا ينبغي لصانعي القرارات والمضطلعين بتلك المهام فهم الصلات القائمة بين الجانبين والتعامل معهما في الوقت نفسه وبنفس الالتزام. والنجاح أو الفشل في أحد الجانبين سيؤثر بطبيعة الحال على الجانب الآخر. وبوروندي على استعداد لتشاطر خبرتها الواسعة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع سائر البلدان الخارجة من النزاع، عن طريق التعاون الثلاثي، بتدخل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرهما من المنظمات المالية الدولية.

وأخيراً، أود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة الملكية الوطنية. يرى وفد بلدي أن الملكية الوطنية على مستوى واحد فحسب لا تكفي. ويجب أن نتجاوز المستوى الواحد ونعمل على توسيع نطاقها لتشمل المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية. تلك المستويات الأربعة للملكية تعد أساسية لتنفيذ عملية السلام، والتي نرغب في أن تكون مستدامة. فالملكية المحلية والوطنية والإقليمية والقارية لا تعزز شرعية تنفيذ البرامج فحسب، بل تسهم في ضمان استمرارية القدرة الوطنية الكاملة بعد أن توشك عملية حفظ السلام على الانتهاء.

السيدة بولانيوس بيريث (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن ينوه بالقيادة وبالجهود المبذولة تحت رئاسة السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا خلال الدورة الثامنة للجنة بناء السلام. لقد مهد الطريق لاستعراض هيكل بناء السلام الذي تضطلع به الجمعية العامة. ونود أن نهنئ السفير أولاف سكوغ ممثل السويد على تولي رئاسة اللجنة عام ٢٠١٥.

بعد مرور عشر سنوات على إنشاء اللجنة، نعتقد أن استعراض عام ٢٠١٥ مناسب التوقيت وضروري لضمان أن تكون اللجنة في واقع الأمر أداة استراتيجية للأمم المتحدة في بناء السلام. ونؤيد الاختصاصات في تحديد التقدم المحرز

والتحديات الماثلة أمامنا. ونرحب بإنشاء فريق الخبراء الاستشاري، برئاسة السفير غيرت روثنتال. ونحن مقتنعون بأن الفريق سيكفل الامتثال الكامل لعملية الاستعراض.

كما أنه من الأهمية بمكان مساعدة البلدان الخارجة من النزاع بينما تحاول إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية وكفالة إجراء حوار شامل لجميع الأطراف المعنية، وكذلك ضمان المصالحة الوطنية المناسبة. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نضع أنفسنا على المسار نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية دون المخاطرة بالانتكاس. ومن ثم تقوم حاجة إلى دور تحفيزي والتزام قوي ودعم مستدام تضطلع به اللجنة. ومن خلال مواءمة مختلف الآراء والمساهمات في التشكيلات القطرية المخصصة، فضلا عن المساهمات المقدمة من الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة وصندوق بناء السلام معا، يمكننا أن نبني السلام ونكفل التنمية المستدامة. واللجنة في الوضع الصحيح الذي يسمح لها بتعزيز قدر أكبر من الاتساق والتآزر في السياسات والإجراءات المضطلع بها في إطار الركائز الثلاث لبناء السلام، ألا وهي، في المجالات السياسية وفي الأمن والتنمية. ويمكن أن يكون التآزر فيما بين الركائز حتى أكثر فائدة وفعالية إذا كفلنا وضع أهداف كل تشكيل في إطار الاحتياجات المحددة في الميدان وتنظيمها وتقاسمها مع جميع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين، سواء في الميدان وداخل منظومة الأمم المتحدة.

في ذلك الصدد، نؤيد الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لصالح مجلس الأمن والجمعية العامة. وينبغي لتلك المهمة أن تعمل على مواصلة دعم التعزيز العام لالتزام طويل أجل من الأمم المتحدة والكيانات الأخرى تجاه البلدان الخارجة من النزاع. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي الاهتمام وأن ينظر بجدية في مشورة اللجنة وتوصياتها لدى استعراض ولايات بعثات حفظ السلام.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على أهمية المنظور الجنساني في بناء السلام. فالنساء لسن مجرد أول ضحايا للنزاع، ولكن لديهن أيضا إمكانية أن يصبحن عوامل تغيير رئيسية، وأن يستعدن النسيج الاجتماعي ويعززن الحوار الشامل والمصالحة الوطنية. وتستحق النساء الدعم المستمر من اللجنة، ولا سيما في تنفيذ المبادرات المحلية لضمان بناء السلام.

ويجب تعزيز دور اللجنة في توطيد الانسجام والتنسيق فيما بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بالاستجابة بعد انتهاء النزاع. ومن الأمثلة على ذلك مشاركة اللجنة الدينامية والمنسقة للتصدي لتفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. ذلك الوئام فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي لديها فهم أفضل للاحتياجات والتحديات في الميدان، ينبغي أن يكون جزءا من الدروس المستفادة، ويستحق التكرار من أجل مواصلة تعزيز الدور الذي تضطلع به التشكيلات القطرية المخصصة.

والتمويل الذي يمكن التنبؤ به مطلوب لتنفيذ سياسات التسوية التي تعالج الأسباب الجذرية التي أدت إلى نشوب النزاع، وكذلك من أجل ضمان التنمية الشاملة والمستدامة بغية تجنب الانتكاس أو الانزلاق مرة أخرى إلى النزاع. ولذلك نرحب بتكريس الدورة السنوية القادمة للجنة للتمويل الذي يمكن التنبؤ به بغية بناء السلام.

وفي الختام، ندرك الدعم الذي يقدمه مكتب دعم بناء السلام والأعمال التي يضطلع بها، برئاسة السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو وفريقه. وستكون هذه المدخلات بالغة الأهمية بينما نستعرض هيكل بناء السلام. ونكرر تأكيد التزام وفد بلدي إلى اللجنة، ونرحب بهذه الفرصة للإعراب عن آرائنا في ذلك الصدد.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة المشتركة الهامة الحسنة التوقيت بشأن

التقرير السنوي للجنة بناء السلام) (A/69/818)، والتقرير السنوي للأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/69/745). وهي فرصة مناسبة لكي تتبادل فيها الدول الأعضاء الآراء والتفكير في أعمال اللجنة والصندوق معا.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، وأرحب به بصفته رئيس لجنة بناء السلام للعام ٢٠١٥، وأعرب له عن تعهّد وفد بلدي بدعم عمله البنّاء في المستقبل.وأود أيضا أن أسجل تقدير وفد بلدي للسفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل، على الدور الحيوي الذي اضطلع به، وعلى وإسهاماته البارزة بصفته رئيس لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٤.

تولي نيبال أهمية كبيرة لأعمال هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وهي تشارك فيها بعمق وبصفات مختلفة.وتلتزم نيبال بمواصلة الإسهام في أعمال اللجنة، نظرا لأنها عضو في لجنتها التنظيمية، وإحدى كبرى البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن خبرتها المحلية في إدارة مرحلة ما بعد النزاع.

يرحب وفد بلدي بالنهج التحليلي المتبّع في تقرير لجنة بناء السلام.ويحلل التقرير التحديات التي تواجه هيكل بناء السلام إلى جانب الثغرات وتحديد الطريق نحو المضي قدما.ويلاحظ التقرير عن صندوق بناء السلام أن استخدام العمليات والأنشطة التي يضطلع بها الصندوق بوجه عام كانت في مستوى مرضٍ، ويبيّن ضرورة تقديم الدعم المالي والتقني والإنمائي الذي تمسّ الحاجة إليه، إلى البلدان التي ما تزال في حالات النزاع.

لقد شدد تقرير لجنة بناء السلام بحق على الأهمية المحورية لتحقيق السلام والأمن المستدامين، عن طريق التصدي للنزاعات بصورة متماسكة ومنسقة، وضرورة كفالة الملكية الوطنية وشمول العمليات الوطنية للجميع، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وزيادة عمالة الشباب وإيجاد فرص العمل لهم، فضلا عن تعبئة الموارد الكافية لبناء السلام، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، لا سيما عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ويبيّن التقرير بوضوح أيضا أهمية الشراكة في عمليات السلام.وترى نيبال أن الشراكة بين لجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – بما في ذلك عبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي – والجهات الفاعلة الدولية الأخرى ذات الصلة، تكتسي أهمية حاسمة في تنسيق ذلك الدعم لكي تكون جهود بناء السلام أكثر فعالية.ويجب وضع إطار إنمائي استراتيجي على أساس المشاورات على نطاق أوسع بهدف ضمان الأخذ بالأولويات الوطنية بصورة أفضل.ويركز التقرير بحق على ضرورة أن تكون هناك وثيقة واحدة وشاملة للتخطيط، وينبغي أن يُحشد لها كامل التأييد الدولي.

ويجدر التذكير في ذلك الصدد، أن مجلس الأمن قد أعاد التأكيد في قراره ٢٠٨٦ (٢٠١٣) على أهمية الترابط في سياق بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، وأعرب عن استعداده المستمر للاستفادة من أدوار المشورة والدعوة وتعبئة الموارد التي تضطلع بها اللجنة في سياق أنشطة بناء السلام. وشدد المجلس أيضا على ضرورة مواصلة تسخير تلك الأدوار بغرض تعزيز نهج متكامل ومتسق فيما يتعلق بولايات حفظ السلام المتعددة الأبعاد باسم البلدان المدرجة في جدول أعماله.

وننوه مع التقدير، إلى الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في نيبال إلى عملية السلام النيبالية، فضلا عن الإسهامات المستمرة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال. فقد أسهم صندوق السلام – في جملة أمور – في تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) عبر خطة عمل وطنية مخصصة لهذا الغرض، وهي الأولى من نوعها في جنوب آسيا.

وتسهم الخطة في مجالات رئيسية، بما في ذلك المشاركة والحماية والوقاية والتعزيزوالحماية والإغاثة والانتعاش وإدارة الموارد والرصد والتقييم.وتتولى لجنة معنية بالتنفيذ مشتركة بين الوزارات تنسيق تنفيذ هذه الخطة، في حين تكفل لجنة توجيه وزارية الإشراف عليها،وهي إحدى الأعمال الرائدة التي تضطلع بها حكومة نيبال، وقد أسفرت عن أثر إيجابي على عملية السلام في بلدنا.وبدافع من التشجيع الناجم عن النتائج الإيجابية المستمرة التي حققتها الخطة – كما هو مبيّن في التقرير بشأن رصد أداء الخطة لمنتصف المدة لعام ٢٠١٤ – تعمل الحكومة على تنفيذ الخطة محليا على الصعيد دون الوطني.

وفي ذلك السياق، فقد كان عقد الدورة السنوية الأولى للجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في أعقاب الاجتماع السنوي لأصحاب المصلحة في صندوق بناء السلام، للمرة الأولى على الإطلاق، خطوة هامة إلى الأمام.وقد مكّنت الدورة السنوية للجنة بناء السلام من زيادة التفاعل والمشاركة فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان، بل في عواصم الدول الأعضاء أيضا.

ويؤكد وفد بلدي على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على الدورة السنوية للجنة بناء السلام، بهدف تعزيز اتساق أعمالها وأهميتها، فضلا عن توفير منتدى للمشاركة في المناقشات الهامة بشأن مواضيع مختارة، وإرشاد السياسات التوجيهية للجنة.

ويتطلع وفد بلدي إلى الدورة السنوية للجنة لهذا العام المقرر عقدها في حزيران/يونيه عام ٢٠١٥، بشأن موضوع ”التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، كسر الصومعة“ بوصفه فرصة تمكّن الجميع من إبداء الإرادة السياسية المطلوبة وإحداث طفرة حقيقية في التخطيط الحالي القائم على مفهوم الصومعة.

يكتسي هذا العام ٢٠١٥، أهمية خاصة للجنة بناء السلام، نظرا لاستعراض هيكل بناء السلام بهدف تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على بناء السلام، بما في ذلك في جملة أمور، عن طريق تعزيز أداء هيكل بناء السلام وأثره كي يتمكن من تحقيق كامل إمكاناته تماشيا مع اختصاصاته.

ووفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن من المتوقع أن يعقد كلا الجهازين استعراضا شاملا على مدى العام كله، ويتوقع خلاله تقييم التحديات التي تواجهها اللجنة.ويجب أن نجد السبل الكفيلة بتحسين علاقات اللجنة مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كي يتسنى للجنة الاضطلاع بمهامها بطريقة فعالة، وتتمكن من تحقيق نتائج ملموسة.

ويرى وفد بلدي في ذلك السياق، أنه ينبغي أن يُعقد استعراض هيكل بناء السلام جنبا إلى جنب مع استعراض عمليات السلام الجارية التابعة للأمم المتحدة.ويشدد وفد بلدي على أنه ينبغي تنفيذ جميع تدابير الإصلاح على نطاق المنظومة بأسرها، وعلى نحو منسق، تكاملي وشامل.

وعلى الرغم من العديد من السياقات المتفاوتة من بلد إلى آخر، فما زلنا نرى الكثير من القواسم المشتركة في نُهُج بناء السلام ولبناته الأساسية.ويجب أن نتعلم من خبراتنا السابقة. ويجب في ذلك السياق، تطوير الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، فضلا عن الاستفادة منه تماما بوصفه محفلا لتعلُّم ونشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة في التشكيلات القطرية وفي مجتمع بناء السلام أيضا على نطاق أوسع.ونرى أن من شأن تحسين متابعة النتائج هذه وإدماجها بقوة أكبر في جميع أنشطة بناء السلام أن يساعدا على زيادة فعالية أدائنا في الميدان.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه دعوة خالصة إلى الجميع للتفكير الجدي في الفرصة التي يتيحها عام ٢٠١٥ للنهوض بعملنا ومضاعفة الجهود بهدف تعزيز فعالية وكفاءة هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بما يمكّننا من لتلبية تطلعات الشعوب التي عصفت بها النزاعات إلى السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام.

السيدة غرينيون (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم وعلى إتاحة الفرصة لي.ونعرب عن تقديرنا وثنائنا العميقين على الممثل الدائم للبرازيل، السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، على عمله وتوجيهه المقتدر للجنة بناء السلام خلال فترة إعداد التقرير السنوي (A/69/818)، وأشكره أيضا على التقرير الشامل للجنة، وعلى البيان الذي أدلى به.

يؤيد وفد كينيا البيان الذي أُدلي به باسم أعضاء لجنة بناء السلام.ونعرب أيضا عن شكرنا وتقديرنا للعمل الشاق الذي اضطلع به مكتب دعم بناء السلام.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الممثل الدائم للسويد، السفير أولوف سكوغ، وأرحب به بصفته رئيسا جديدا للجنة بناء السلام.وأشكره على الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى أكثر البلدان تضررا من فيروس إيبولا: وهي سيراليون وغينيا وليبريا، وعلى تقريره المقدّم إلى الأعضاء.وانطلاقا من ذلك العمل الأوّلي مع السفير سكوغ، فإننا على ثقة بأن ذلك الزخم الذي حققه الرئيس السابق في عمل لجنة بناء السلام سيستمر ويغدو وطيدا في ظل قيادته.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر وأشيد برؤساء التشكيلات المختلفة على العمل الهام الذي يواصلون القيام به.ونتطلع إلى إجراء انتخابات سلمية في غينيا وبوروندي، فضلا عن ترسيخ الديمقراطية في كلتيهما.

يلاحظ وفد بلدي مع الارتياح، الأهمية المتزايدة للدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في حالات ما بعد النزاع في مختلف أنحاء أفريقيا، على النحو الموجز في التقريرين السنويين.وفي حين كانت هناك تحديات، فقد اُستخلصت أيضا دروس هامة لبناء مستقبل أفضل.وبات واضحا من خلال التقريرين أن بناء السلام عملية متعددة الأبعاد.فهي تحقق التكامل بين الجهود السياسية والأمنية والإنمائية في البلدان الخارجة من النزاعات.

ومن الضروري إدماج بناء السلام في سلسلة وهيكل السلام والأمن الدوليين بأسرهما.ولهذا السبب، نرى أن هناك ترابطا بين بناء السلام بطريقة ناجحة وتحقيق التنمية المستدامة، وأنهما يتطلبان المشاركة من جميع أعضاء مجتمعنا. وللسبب نفسه أيضا، فإن من الضروري أن يراعي هيكل بناء السلام تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ليكفل مشاركة المرأة واضطلاعها بدور نشط في بناء السلام.

ويتوقف نجاح مبادرات بناء السلام على توفر القيادة السياسية والمشاركة الدولية المستدامة، علاوة على تقديم الدعم الإقليمي المناسب لها.وفي عام ٢٠١٤، نفّذت لجنة بناء السلام جميع تلك العناصر الثلاثة بنجاح كبير، كما يتضح ذلك من خلال تدخّلها المبكر الذي استرعى انتباه المجتمع الدولي وحفزه للاستجابة لأزمة فيروس إيبولا.كما وبالمثل، فإن مشاركة اللجنة بصورة مستمرة وناجحة في العملية السياسية في بوروندي دون الانتكاس إلى الأعمال العدائية، إنما هي جانب آخر من جوانب النجاح الذي حققته.

وتعطينا التجارب الناجحة هذه شعورا بالأمل في مستقبل أفضل، غير أنه يتعين علينا القول بأنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به كي تكفل لجنة بناء السلام سد الفجوة القائمة في دورة النزاع، وأن تتصدى لتلك المهام التي أنشئت لأجلها في إطار الأمم المتحدة منذ ١٠ سنوات مضت.إن بناء السلام مهمة طويلة الأجل وتعتمد على استمرار الدعم المالي والتقني والسياسي، فضلا عن التعاون المجدي مع الجهات الإقليمية الفاعلة وغيرها من شركاء السلام.عليه، فإن كان مقر لجنة بناء السلام – بوصفها كيانا استشاريا – في نيويورك، فإن النجاح الذي تحققه في المستقبل، يقتضي بذل جهود هادفة إلى تعميق العلاقات القائمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، خاصة الاتحاد الأفريقي.

ومن شأن هذه العلاقات التكافلية بين لجنة بناء السلام والكيانات الإقليمية إثراء اللجنة بمعارف محلية لا نظير لها، بما في ذلك المجالات المحتملة ذات الأولوية، في حين توفر اللجنة أفضل خبراتها الدولية المتاحة، وقدرتها على جمع الأموال، ومساعيها الحميدة لتلك الكيانات، وهي جميعا قدرات ذات أهمية حاسمة لتحقيق السلام الدائم.وتكتسي الملكية الوطنية والمشاركة في العملية أهمية بالغة منذ مرحلة تحديد الأولويات ووضع إطار للتنفيذ، وصولا إلى التنفيذ الفعلي.

وأود أن أشدد على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية في منع نشوب النزاعات، إلى جانب توفير المساعدة أثناء مرحلتي التعافي من آثار النزاع والتعمير بغرض صون السلام والأمن.وإن من المستحسن تفادي نشوب النزاعات تماما أو إدارتها في وقت مبكر عن طريق التدخلات الوقائية، وكلاهما أكثر فعالية من حيث التكلفة. وبوسع اللجنة أن توفر مثل هذه التدخلات الوقائية بطريقة فعالة.ومع ذلك، فإن هيكل بناء السلام ما زال بحاجة إلى استعراض شامل. ولذلك السبب، يرحب وفد كينيا باختصاص الاستعراض المقبل ويشيد به.وإذ نرحب بالاستعراض هذا، نأمل أن يكون شاملا ومفتوحا أمام مشاركة الجميع، فضلا عن كونه شفافا وعمليا.ونأمل أن يستفيد الاستعراض أيضا من الدروس التي تم تعلّمها والمفيدة للغاية.

ويأمل وفد بلدي – خلال الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام – أن يحدد الاستعراض دور اللجنة والصندوق معا في منع نشوب النزاعات وتوفير الضمانات لمنع العودة إلى النزاع عن طريق اتباع نُهج تركز على السكان ومشاركتهم.ونأمل أيضا أن تحدَّد ولاية هيكل بناء السلام ومهامه وموارده على نحو أفضل، وأن يتبوأ مكانه الحقيقي في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأخيرا، أود أن أؤكد للسفير سكوغ، دعم وفد بلدنا المستمر حتى يحقق النجاح المنشود لولايته.

السيد إسبينوثا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود بداية، أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي أداه السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام المنتهية ولايته.ونود أيضا أن نتمنى للسفير أولوف سكوغ النجاح في عمله، بصفته رئيسا جديدا للجنة في عام يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لها، ونؤكد له تعاوننا معه.ونرحب بعرض تقرير لجنة بناء السلام (A/69/818) والتقرير عن صندوق بناء السلام (A/69/745). فهما يتيحان لنا فرصة لاستعراض النجاح الذي تحقق، فضلا عن التعرف على التحديات القائمة والجديدة المقبلة.

ونؤيد تركيز اللجنة على بناء المؤسسات، والتماسك الاجتماعي في إطار السعي إلى كفالة تمكين البلدان المتضررة من النزاعات من تحقيق السلام الدائم وعدم الانتكاس إلى دوامة العنف والمواجهة.وعليه، فإن دور لجنة بناء السلام ما يزال ذا أهمية بالغة اليوم مثلما كان عليه قبل ١٠ سنوات. تحقيقا لتلك الغاية، ما تزال اللجنة بحاجة مستمرة إلى الدعم المالي على نحو مستمر ومنسق من قبل مختلف الجهات الفاعلة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف كي تتمكن من تهيئة الظروف السياسية المواتية لمواصلة تنفيذ برامج بناء السلام في الأجلين المتوسط والطويل معا.

وبين تلك الجهود، نود أن نشدد على جدوى ومرونة صندوق بناء السلام وقدرته على التكيف على الاحتياجات في الميدان، فضلا عن تلبيتها.ويجب أن نراعي بشكل واضح – في سياق هذه الجهود – أولويات وتوقعات البلدان التي تُبذل لأجلها هذه الجهود، بما يجعل الملكية الوطنية للعملية أمرا واقعا.ونكرر التأكيد على أهمية إدماج النهج الجنساني في عملية بناء السلام، على نحو مستمر.ومن الأهمية بمكان مشاركة المرأة على قدم المساواة في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن بناء السلام.فالمرأة عامل محفز على التغيير. وبذلك فهي تعطي مصداقية لعمل البعثات، وتسهم في تيسير عملية الحوار، وتساعد في جمع البيانات في سياق المجتمعات المحلية، علاوة على تعزيز التعليم، من بين أمور أخرى.

ويمكن تكرار التجارب الإيجابية هذه إن كنا نبغي تخصيص نسبة مئوية أكبر من موارد صندوق بناء السلام للمشاريع الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.ونؤكد أيضا على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهود بناء السلام. ومن الضروري تحقيق الاتساق على الصعيد الإقليمي لأجل استدامة تنفيذ السياسات، بالإضافة إلى إنشاء إطار لاحتواء النزاع للحيلولة دون تجدده.ونأمل أن تستمر الجهود الرامية إلى إنشاء شراكات محددة ترمي إلى تعزيز بناء السلام.

وما تزال التدفقات المالية غير المشروعة تشكّل عائقا مستمرا أمام عملية بناء السلام.فهي تلحق الضرر بشفافية الإدارة المالية وكفاءتها.وبالتالي، فإننا ندعم دور اللجنة في تحديد السياسات اللازمة لتعزيز المبادرات الدولية والإقليمية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

ونكرر نداءنا إلى مواصلة تعزيز المهمة الاستشارية للجنة في الجمعية العامة ومجلس الأمن لأجل ضمان التكامل والتنسيق في جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، على سبيل المثال، أثناء الانتقال من عمليات حفظ السلام، أو عن طريق تحسين التفاعل مع رؤساء مختلف التشكيلات في اللحظات الهامة المتعلقة بالولايات.

وسيكون استعراض هيكل بناء السلام هذا العام فرصة للإقرار بدروس الماضي وتحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم عملية بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ونشدد على أهمية الإبقاء على أوجه التآزر فيما بين تلك الجهود، واستعراضات الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام، وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونتطلع إلى نتائج تلك الاستعراضات، مُؤمنين بعمل السيد روسينتال بصفته رئيسا للاستعراض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة اليوم. وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٢٩ و ١٠٩ من جدول الأعمال.

وقبل أن نرفع الجلسة، أود أن أعرب للمترجمين الفوريين عن شكرنا الخاص على بقائهم معنا بعد انقضاء المدة الزمنية المحددة لجلسة اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.